



جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



المبادرات الأوروبية لمكافحة  
الهجرة غير الشرعية في الفضاء  
المتوسطي (1995-2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات متوسطة

إشراف:

د/ برد رتيبة

إعداد الطالب:

توات جعفر

لجنة المناقشة

د/ ونوغي مصطفى..... رئيسا

د/ برد رتيبة ..... مشرفا ومقررا

أ/ عطيش يمينة..... مناقشا

السنة الجامعية 2017 - 2018

# شكر وعرفان

الحمد لله تعالى وأشكره على ما أنعم به علينا من فضل وتوفيق ومنحي المقدرة على

إتمام هذه الدراسة

يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة الفاضلة والمحترمة الدكتورة"برد

رتيبة" لقبولها الإشراف على هذا العمل وعلى تعاونها ونصحها لي طيلة فترة انجاز هذه

المذكرة

والشكر والاحترام إلى كل أعضاء لجنة المناقشة.

# إهداء

إلى سر نجاحي وعوني في حياتي أُمي حفظها الله وأدامها عليها الصحة والعافية

إلى روح أبي رحمه الله واسكنه فسيح جناته

إلى كل أخواتي لأعزاء

إلى خطيبتي التي كانت عوناً لي في إنجاز هذا العمل.

## خطة الدراسة

### مقدمة

الإشكالية: ماهي طبيعة الهجرة غير الشرعية في المتوسط و ما مدى فعالية المبادرات الأوروبية المتخذة لمواجهتها؟

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: ظاهرة الهجرة

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للظاهرة والتعاون لإيجاد حلول لها

المطلب الأول: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: نظريات التعاونية لمعالجة الهجرة غير الشرعية

الفصل الثاني: المبادرات الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: المبادرات ذات الطابع الشامل لمواجهة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: مسار برشلونة

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبي

المطلب الثالث: الاتحاد من اجل المتوسط

المبحث الثاني: المبادرات ذات الطابع الجزئيلمواجهة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: نشأة حوار 5+5

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في إطار 5+5

الفصل الثالث: واقع ومستقبل الهجرة غير الشرعية في المتوسط

المبحث الأول: واقع وتقييم المبادرات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: واقع وتقييم المبادرات الشاملة

المطلب الثاني: واقع تقييم المبادرات الجزئية

المبحث الثاني: مستقبل الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: السيناريو الخطي

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤل

المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي

الخاتمة

# المقدمة

## تمهيد

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تشهدا الكثير من دول العالم، خاصة الشعوب من الدول الفقيرة التي ترغب في تحسين مستوياتها والسعي لتحسين الظروف المعيشية، ذلك نظرا لسوء الأوضاع التي تشهدا دولهم وعدم قدرتها على الاستجابة أوتلبية احتياجاتهم وعجزها على تسخير كل ما يحتاجونه من مناصب عمل وتوفير المنشآت السكنية وغيرها من الاحتياجات والمتطلبات الأساسية التي من الواجب توفيرها لكل شعوب العالم، وكننت دول الضفة الجنوبية للمتوسط من بين الدول المصدرة لهذه الظاهرة نحو دول الضفة الشمالية للمتوسط ومنها الدول التي شهدت الربيع العربي ليبيا وسوريا التي دفعت شعوبها إلى الهروب من الحرب لأسباب عديدة منها العنف والدمار الذي مس مناطقهم بحثا عن حياة جديدة توفر لهم الحق في العيش الكريم، وفي هذا الإطار تفاقمت مشكلة الهجرة لدى دول أوروبا الرافضة في استقبال المزيد من المهاجرين، الشيء الذي دفعها تقوم بمبادرات في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية للحد من هذه الظاهرة وما يترتب عنها من مخاطر كانتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وغيرها من الرهانات، لذا دفع بالدول الأوروبية لاقتراح برامج كمسار برشلونة الذي ركز على المحور السياسي والأمني والاقتصادي والمالي والاجتماعي والبشري، بالإضافة إلى الاتحاد من اجل المتوسط وغيرها من البرامج الأوروبية التي أعدت بمشاركة مع الدول الجنوبية المصدرة للهجرة غير الشرعية، من اجل إحاطة بالموضوع تم دراسة واقع ومستقبل الهجرة غير الشرعية في المتوسط، وكذا تقييم تلك المبادرات الأوروبية لمكافحة هذه الظاهرة وعرض مختلف السيناريوهات المفسرة لمستقبل الهجرة غير الشرعية في المتوسط. والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل كانت المبادرات التي اتخذتها دول الضفة الشمالية للمتوسط فعالة أم لا؟ وما هي طبيعة الهجرة غير الشرعية في المتوسط؟

## ❖ أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في طبيعة الموضوع المدروس جوهرها متعدد الأبعاد التي تعكسها الظاهرة (الأمنية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية ...الخ).

- دراسة وتحليل مختلف أبعاد الظاهرة من خلال التطرق لأسباب والدوافع التي تدفع الأفراد نحو الهجرة بطريقه غير قانونية.
- محاولات دعم الحلول الناجعة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايدها رغم الإجراءات الأمنية الصارمة من قبل دول الاستقبال
- العمل على الوصول إلى طرق فعالة لمكافحة الهجرة

## ❖ أهداف الدراسة:

- يهدف موضوع الدراسة عموماً إلى:
  - فهم الظاهرة وطبيعتها ومسبباتها.
  - التعرف على المبادرات الأوروبية لمكافحة الهجرة ومضمونها وموقف الجنوب منها.
  - البحث عن سبل تحقيق التنمية في الدول الجنوبية والتقليل من دوافع الهجرة عامة وغير الشرعية خاصة.
  - إبراز ضرورة وأهمية التعاون بين الـضفتين وذلك من أجل التقليل من الظاهرة.
  - الكشف على النوايا الحقيقية للدول الأوروبية من خلال المبادرات، فهل فقط تقوم على الشراكة أم هي مجرد وسيلة لاحتواء المنطقة.
  - الوصول إلى طرق فعالة لمكافحة الظاهرة.

## ❖ مبررات اختيار الموضوع

### أ- المبررات الموضوعية:

-تعتبر الهجرة ضمن القضايا الهامة والمواضيع التي تستلزم دراسة وتحليل علمي كونها تهدد الأمن في المتوسط.

-يتيح الموضوع الفرصة لكشف الأسباب الحقيقية التي تدفع المهاجرين نحو أوروبا رغم كل الآليات التي اتخذتها الدول الأوروبية مع شركائها للتصدي للهجرة والإجراءات التي تطبقها دول الجنوب (العبور) للحد منها.

-إسرار الشباب على الهجرة والمخاطرة ومواجهة الصعوبات والمجهول الذي ينتظرهم في أوروبا وتوسع نطاق الهجرة في المجتمع لتشمل النساء والأطفال وهذا من خلال تضاعف المشاكل وتدهور الأوضاع في الجنوب خاصة في شرق المتوسط (حالة سوريا).

### ب- المبررات الذاتية:

-يعد الاهتمام الذاتي لموضوع الهجرة من بين أسباب اختيار الموضوع باعتبارنا كطرف جنوب معني بالظاهرة وانعكاساته.

-إن الموضوع مرتبط بالرغبة في التعمق ومعرفة كل ما يتعلق بالهجرة، وذلك لأنه موضوع الساعة في المنطقة.

-الهجرة حلم يشغل بال أغلبية المواطنين في الدول الجنوبية، انطلاقاته وتصوراتهم مرتبطة بتحسين الأوضاع.

-الرغبة في إثراء البحث في هذه الظاهرة نظرا لأهميتها الكبيرة للموضوع.

## ❖ الدراسات السابقة:

يعد موضوع الهجرة من المواضيع التي حازت على اهتمام العديد من الباحثين والدارسين كما انه محور الدراسة الأكاديمية عند الكثير منهم في الآونة الأخيرة وهذا نظرا لحساسية الظاهرة، وبما أن المعرفة تتميز بالتراكمية، وهذا ما يجعل الباحث يعتمد ويرجع دائما للدراسات السابقة للظاهرة التي يود دراستها وتحليلها.

وفي دراستنا هذه اعتمدنا على بعض الدراسات التي تصب في خدمة موضوع بحثنا هذا والتي سنحاول ذكر البعض منها:

(1)-دراسة هشام صاغور، في كتابه المعنون "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط"، والتي صدرت له عام 2010، عن مكتبة الوفاء القانونية، حيث تناولت هذه الدراسة التعرف على أهم أساليب الهجرة غير الشرعية وأسبابها للوصول إلى أنسب الحلول من أجل التصدي لهذه الظاهرة لما لها من آثار سلبية على المجتمع الدولي.

(2)- دراسة عبد الحميد طارق الشهاوي، في كتابه المعنون "الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية"، والتي صدرت له عام 2009، عن دار الفكر الجامعي، حيث ركزت هذه الدراسة على تحليل السياسة الخارجية الأوروبية للقضايا المختلفة التي يشهدها المغرب العربي بما فيها قضية الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، حقوق الإنسان والديمقراطية، وكيفية تأثير العوامل الإقليمية والعالمية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وما يخصه في قضايا المغرب العربي.

(3)-دراسة فيصل سمارة، في مذكراته لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية المعنونة "البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط1995-2008، في جامعه تيزي وزو 2013، حيث حاولت الدراسة معرفة تأثير البعد الإنساني على الشراكة الأورومغاربية وإبراز كمحور ذو أهمية بالغة فيما يتعلق باتفاقيات الشراكة وهذا منذ مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد

من اجل المتوسط، كما استخلصت هذه الدراسة أهم المعطيات من أجل تحسين هذا التعاون الإقليمي.

5-دراسة فايزةختو، في مذكراتها لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تحت عنوان "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغربية 1995-2010"، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تأثير الهجرة غير الشرعية في رسم السياسة الخارجية للدول، في ظل وجود معارضة رافضة يتواجد المهاجرين بالنسبة للدول الأوروبية بالرغم من التدابير الأمنية المتخذة من قبل الدول الأورومغربية للحد من هذه الظاهرة.

تكمن أهمية دراستنا في محاولة معرفة أهم الأسباب التي تدفع المهاجر إلى الإقدام على الهجرة غير الشرعية بما فيها من أوضاع اقتصادية والسياسية والاجتماعية كالبطالة وغيرها من الآفات الاجتماعية المنتشرة في بلدانهم الأصلية، والأنظمة الدكتاتورية المستبدة والقامعة للحقوق والحريات ومختلف مبادئ الديمقراطية وفي ظل الشراكة الأورومتوسطية نجد عدة مبادرات لمكافحة هذه الظاهرة بما فيها من أخطار وسلبيات على العلاقات الأورومتوسطية في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية الاجتماعية والتعرف على مستقبل العلاقات بين هذه الدول ومدا فعالية هذه المبادرات في التقليل من هذه الظاهرة.

#### ❖ إشكالية الدراسة:

تعالج إشكالية الدراسة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط والتي تصنف ضمن التهديدات الأمنية الجديدة والتي تطورت بعد نهاية الحرب الباردة وزيادة الفجوة بين الشمال والجنوب.

ولمعالجة هذه الظاهرة طرحت الدول الأوروبية عدة مبادرات بالتنسيق مع الأطراف الجنوبية وعليه فإن الإشكالية الجوهرية التي تقوم عليها الدراسة هي كالتالي:

" ماهي الآليات المتخذة لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط ما مدى فعاليتها؟"

وللإجابة على الإشكالية الجوهرية نقوم بطرح جملة من التساؤلات الفرعية التي تساعدنا لإتمام الدراسة.

1-ما هي أسباب ودوافع تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المتوسط؟

2-هل المبادرات المتخذة ساهمت في التقليل والحد من الظاهرة؟

3-ماهي أدوار الأطراف المعنية وما مستوياتها؟

#### ❖ الفرضيات:

1-كلما ازداد الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي كلما زادت الرغبة في الهجرة.

2-كلما تعددت المبادرات وزاد التنسيق بين الأطراف المتوسطة كلما كانت نتائجها ايجابية في مجال معالجة الظاهرة.

3-كلما استمر الوضع المزري في دول الجنوب كلما زادت الرغبة في الهجرة.

#### ❖ حدود الدراسة:

##### أ- الإطار المكاني:

يتمحور الإطار المكاني ويمتد ليشمل الدول المتوسطية إذ تعتبر الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط مضمون الدراسة وهي ظاهرة يزداد تفاقمها يوما بعد يوم ويشمل هذا النطاق شرق وغرب المتوسط إذ يتسع ويضيق أحيانا هذا حسب الفترة الزمنية والمبادرات السارية.

ب- الإطار الزمني: تنطلق فترة الدراسة من بداية حالة الاستقرار الذي رافق فترة التسعينات والتحولت التي عرفها المتوسط خلال الفترة الزمنية (1995-2016).

## ❖ منهجية الدراسة

لدراسة أي ظاهرة يجب الاعتماد على مجموعة من المناهج المتكاملة التي تساعدنا على تحليلها والوصول إلى النتائج المراد بلوغها وتقوم هذه الدراسة على مجموعة من المناهج وتتمثل في ما يلي:

### (أ)- المنهج الوصفي التحليلي:

المنهج الوصفي التحليلي هو: "أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة زمنية معينة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع معطيات الدراسة".<sup>1</sup>

### (ب)- المنهج التاريخي

المنهج التاريخي هو: "تحليل مختلف الأحداث التي حدثت في الماضي وتفسيرها، بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها".<sup>2</sup> حيث تم استخدام هذا المنهج لغرض مقارنة الأحداث التاريخية.

## ❖ تقسيم الدراسة

تم بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على مبحثين، ونخصص الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري، أما الفصل الثاني نتطرق إلى المبادرات الأوروبية

<sup>1</sup>-محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات (عمان: دار وائل للنشر، ط.2، 1999)، ص. 46.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ص. 32.

في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، أما الفصل الثالث يتمحور حول واقع ومستقبل الهجرة غير الشرعية في المتوسط.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

والنظري

## تمهيد:

تعد الهجرة غير الشرعية أحد الظواهر التي تحظى بالاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة، حيث تجدها بعض الشعوب من بين الحلول المناسبة لها للهروب من أوضاع المزرية رغم ما تخلفه من مخاطر والتوجه نحو الدول الأوروبية طمعا في حياة أفضل. وسيتم في إطار هذا الفصل تناول الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين هما

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للظاهرة والتعاون لإيجاد حلول لها

## المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين الحلول التي تلجأ إليها بعض الشعوب بحثاً عن المكان الأفضل يحقق له الحياة الكريمة، ويتناول هذا المبحث تعريف الهجرة لغة واصطلاحاً، ثم تقييم تعريف الهجرة غير الشرعية، وتحديد الأسباب التي تدفع إليها.

### المطلب الأول: ظاهرة الهجرة

الهجرة حسب العديد من الباحثين ظاهرة ممتدة الجذور في التاريخ قد ساهمت في عماره الأرض وهي تلعب دوراً هاماً في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات مما يسمح التلاحق الثقافي وبناء الحضارة الإنسانية.

### أولاً: الهجرة لغة

إسم من هاجر يهجر هجراً وهجران، قال ابن فارس: الهاء والجيم والراء أصلان يدل أحدهما على قطيعة وقطع والأخرى على شد شيء وربطه. أما الأول الهجر ضد الوصول، وكذلك الهجران هاجر القوم من دار إلى دار، تركوا الأولى للثانية وضبط ابن منظور أيضاً إلى جمع الخروج بمعنى الخروج من أرض إلى أرض.<sup>1</sup>

تعرف أيضاً على أنها: هاجر وترك الشيء أو الفعل، والهجرة الخروج من أرض إلى أخرى.<sup>2</sup> و يعبر عن الشخص الذي يقوم بالهجرة بكلمة "مهاجر" وهي كلمة تطلق في اللغة العربية على الوافدين على البلاد والنازح منها على حد سواء، بعكس اللغة الفرنسية مثلاً حيث عندما ينتقل المهاجر إلى بلد آخر غير بلده يسمى "Le migrant" بالنسبة للبلد الجديد وهو مهاجر نازح "Emigrant" بالنسبة لبلده الأصلي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> -يوسف أمير فرح، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص 20.

<sup>2</sup> -عبد الله سعود السيرانى، العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص 104.

<sup>3</sup> -"Immigration-wikipedia", p.1، sur : <https://fr.m.wikipedia.org/wiki>immigration> , le (01/06/2018 ,20:00).

وفي لسان العرب أيضا تعرف الهجرة ضد الوصول إلى الأرض، أو هي الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجر عند العرب هي خروج البدوي من بادية إلى المدينة فيقال "هجرت الشيء هجرا إذا تركته أغفلته".<sup>1</sup>

ويعرفها ابن منظور في هذا الصدد "الهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض".<sup>2</sup>

## ثانيا: الهجرة اصطلاحا:

الهجرة تعني حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع لآخر بحثا لوضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم سياسيا. أما من حيث أنواع هذه الهجرة فكانت تسير وفق التغيرات السياسية والمصالح الاقتصادية.<sup>3</sup> أو هي الانتقال فرديا من مكان إلى آخر للعيش فيه مع نية البقاء لفترة طويلة.<sup>4</sup>

وتعرف أيضا على أنها انتقال الشخص من مسقط رأسه للعيش في مكان آخر لأسباب متعددة أي بمعنى حدوث هجرة خارجية طوعية أو قسرية.<sup>5</sup>

تعني الهجرة بصفه عامة، الانتقال للعيش من مكان لآخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة مع استثناء الزيارات السياحية أو الانتقال للعلاج أو غير ذلك، وتكون الهجرة من دولة إلى دولة، أو من قارة إلى قارة تسمى "هجرة دولية"، كما قد تكون من مدينة إلى أخرى داخل دولة واحدة، أو من قرية إلى مدينة وتسمى "هجرة داخلية"،<sup>6</sup> كما تعد

<sup>1</sup>-عبد الحميد طارق الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009)، ص 14.

<sup>2</sup>-سهام يحيوي، أمنة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص 29.

<sup>3</sup>- "Définition de l'immigration", P.1, sur: <http://.les.definitions.fr>immigration>, le (01/05/2018, 18 :40).

<sup>4</sup>-الشهاوي، مرجع سابق، ص 14.

<sup>5</sup>-سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة الفكر، ع.5، (2012)، ص. 345.

<sup>6</sup>-محمد نور عثمان الحسن، الكريم المبارك ياسر عوض، الهجرة غير المشروعة والجريمة (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008)، ص .

الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة، حيث كانت ظروف الحياة والمناخ تفرض عليه الانتقال المستمر كالمجاعات والفقر والزلازل والفيضانات وانتشار الأمراض والحروب خاصة الأهلية منها.<sup>1</sup>

أما فيما يخص تعريف الهجرة في القانون الدولي، فنجد مرتبط بانتقال الأفراد من دولة إلى أخرى قصد الإقامة فيها بشكل دائم، فهي هجرة من الدولة الأصلية واتخاذ المواطن الجديد مقرًا وسكنًا مستديمًا، فالفرد يهاجر لتجنب الأخطار المهددة لحياته أو حرته نتيجة للأوضاع المزرية في بلده الأصلي، وإما سعيًا وراء تحسين حالته وبلوغ أهدافه، فالهجرة إذاً هي مظهر من مظاهر كفاح الإنسان للبقاء والارتقاء وهي ذلك حق من حقوقه الطبيعية. إن القانون الدولي ومن ورائه أئمة الفكر القانوني في العالم يبيحون الهجرة باعتبارها حق من حقوق الإنسان الطبيعية التي لا يجوز التنصل عنها.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص.16.

<sup>2</sup>- الشهاوي، مرجع سابق، ص.19، 20.

## المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

### أولاً: تعريفها

الهجرة غير الشرعية هي انتقال المهاجرين من دولة إلى دولة أخرى تسلا دون تأشيرة أو دخول مسبق أو لاحق والبقاء بها بطريقة غير مشروعة.<sup>1</sup> أو هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى مكان آخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة وما هو متعارف عليه دولياً.<sup>2</sup>

وعرفت الهجرة غير الشرعية من طرف المفوضية الأوروبية أنها كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجوّ إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة أو الدخول إلى الفضاء الأوروبي بطريقة قانونية ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة.

وعرفت من طرف المنظمة الدولية للعمل (OIT) أنها: "هي التي يكون بموجبها المهاجرون المخالفون للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية"، وعرفت أيضاً كل شخص يدخل إلى دولة أجنبية دون حيازة التراخيص اللازمة بنية الاستقرار لمدة طويلة وكل من يهاجر بصفة قانونية ويستقر في الإقليم الأجنبي خارج المدة المحددة في الترخيص، وهو ما يعرف عادةً "بالحرافة".<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- "Immigration clandestine, wikipedia, l'encyclopedia des 8-13 ans". P.1، sur: <http://fr.wikipedia.org/wiki>immigration> , le (22/05/2018 ,18 :30).

<sup>2</sup>-رشيد ساند، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من المنظور الأممي الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص ص.11-20.

<sup>3</sup>-عبد المالك صايش، التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة عنابة: كلية الحقوق قسم القانون العام، 2006-2007)، ص ص.12.

## ثانيا: دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية

تحدث الهجرة لأسباب ودوافع عديدة ومختلفة سواء على مستوى الفرد والجماعة أو

أسباب داخلية وخارجية

أ- الأسباب الداخلية

### 1- الأسباب الاقتصادية:

يعتقد عادة أن عدد كبير من العلماء الذين غادروا بلادهم الأصلية إلى الخارج من أجل المال، وإن كان ذلك صحيح بالنسبة للبعض فإنه لا يكون كذلك بالنسبة للجميع لأن المعدات والأجهزة المتوفرة والتطور العلمي لها جاذبية خاصة بها، إذ ينشر العلماء العرب بحوث في الغرب تفوق بكثير ما ينشرونه في الوطن العربي وذلك بسبب توفير تلك المعدات بالإضافة إلى الظروف المناسبة.<sup>1</sup>

تتمثل الأسباب الاقتصادية في الانفجار السكاني وتدني معدلات النمو والجفاف وتفاقم الفقر والبطالة وما يترتب عليه من تدني المستوى المعيشي وسوء الخدمات الصحية والتعليمية خدمات البنية الأساسية وسوء التغذية وتفاقم الأوبئة والأمراض الفتاكة، وكذلك فشل سياسات الحكومات في استمرار الحكومات في سياسة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر المتوسط، وعدم قدرة الحكومات على طرح حلول حقيقية وجذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة والبحث على استقرار الدائم ولتحقيق حياة أفضل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- طيب بن علي، "هجرة الأدمغة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ع.2، (1996)، ص. 367.

<sup>2</sup>- هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010)، ص. 94،

كذلك هناك من يعتبر الأسباب الاقتصادية الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظهورها، ومهما يكن دوافع الهجرة عديدة ومتنوعة أهمها المستوى المعيشي والأجر ووفرة العمل وندرته وكذلك النمو الديمغرافي في الدول الجنوبية يعتبر عاملا مهما حيث تبقى نسبة نمو مرتفعة جدا على أوروبا.<sup>1</sup>

## 2- الأسباب الأمنية والسياسية:

-مشكلة غياب الأمن عن المواطن وتكثيفه على الرؤساء والملوك وكبار المسؤولين احد دوافع الهجرة، حيث تستخدم الدولة ومؤسساتها من جيش وشروط لحماية الحكام وإرهاب المواطنين والتضييق على حرياتهم أيضا أن تكون في خدمتهم.<sup>2</sup>

-كما أن الحروب أيضا هي أكثر ما يميز عامة القارة الإفريقية وكذلك الصراعات العرقية والإرهاب التي تعتبر من بين أهم العوامل القانونية وفي الحركات السكانية عامة.<sup>3</sup>

-عدم الاستقرار الناجم على الحروب الأهلية والدولية أو حركات الاضطهاد الممارسة ضد جماعة أو أفراد سواء بسبب انتقاداتهم العرقية أو الدينية أو سياسية يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من مناطق غير آمنة بالأحرى أكثر أمانا.<sup>4</sup>

-كما أن غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في اتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة والحق في حرية التعبير وضعف المؤسسات،<sup>5</sup> وغياب سيادة

<sup>1</sup>-صايش، مرجع سابق، ص. 42.

<sup>2</sup>-صاغور، مرجع سابق، ص. 95.

<sup>3</sup>-صايش، مرجع سابق، ص. 41.

<sup>4</sup>-فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر)

<sup>3</sup>: كلية العلوم السياسية والإعلام، (2011/2010)، ص. 84.

<sup>5</sup>-صاغور، مرجع سابق، ص. 94.

القانون وتفتشي النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية، وعدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية وانتشار الفساد المالي والإداري.<sup>1</sup>

- نجد معظم الدول العربية تعاني من عدم الاستقرار السياسي وضعف المشاركات السياسية، وشيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد، وتعددت الحروب الإقليمية لهذا باتت الدول الأوروبية تنظر إلى الهجرة القادمة من هذه الدول على أنها عبئ عليها وخطر وذلك لارتباطها بالمسائل الأمنية.<sup>2</sup>

### 3- أسباب اجتماعية:

إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العالم الثالث والمحسوبة والوساطة والجهوية والرشوة والظلم والذل والهوان وتهميشها العلماء وفقد الثقة في الحاضر وفقد الأمل في المستقبل كلها أسباب ساعدت ومازالت تساعد على هجرة النخبة المفكرة من علماء العالم الثالث إلى الغرب،<sup>3</sup> وتتركز كذلك في عدم توفر السلم الاجتماعي، حيث يتم تغليب قبيلة على أخرى أو طبقة على أخرى وكذا تغليب حزب على آخر وتغليب الأغلبية على الأقلية وأحيانا تغليب الأقلية على الأغلبية، بالإضافة إلى الفشل في حل المشاكل الاجتماعية كالفقر والمجاعة والأمراض والبطالة، وبالإضافة إلى صور النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطله حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى.<sup>4</sup>

---

<sup>1</sup>- المكان نفسه.

<sup>2</sup>-ختو، مرجع سابق، ص. 84.

<sup>3</sup>-بن علي، مرجع سابق، ص. 366.

<sup>4</sup>-صاغور، مرجع سابق، ص. 95.

## ب) الأسباب الخارجية

### 1- الارتباط الكولونيالي

لقد لعب الاستعمار الكولونيالي دورا هاما في تخلف وتراجع البلدان المصدر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. حيث تم نزع واستحواذ الموارد وتحويل السكان إلى عبيد، وكمثال على ذلك المهاجرين المغاربة في السبعينيات ساهموا في بناء اقتصاديات دول المركز التي كانت مستعمرة لها، وكذلك بناء مؤسسات مثل مؤسسة "رونو" للسيارات التي بنيت بسواعد المهاجرين، كما شهدت بعض البلدان نظاما للعرك والتمييز العنصري، وحتى حين خرج المستعمر ترك وراءه من يستحوذ على ثروات تلك البلدان سواء من المستوطنين البيض أو من عملائهم المحليين، لما قام أيضا المستعمر بالعبث بالجغرافيا السياسية التي أقامت السياسة الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى الصراعات السياسية والقبلية الحدودية وهذا ما أثر سلبا على التنمية في تلك البلدان.<sup>1</sup>

### 2- التبعية

خلفت الموجة الاستعمارية علاقات جديدة مبنية على واقع استغلالي بأساليب جديدة أبرزها اقتصادية مبنية على ربط هذه الدول من خلال حملة من الشركات والعقود، كما تمكنت من بسط نفوذها على البلدان النامية وقتلت المبادرات الاستثمارية المحلية بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات ما أدى إلى كبح عملية التنمية والنهوض. بالإضافة إلى هذه الأساليب المكرسة للتبعية ينتهج المركز كذلك سياسة الاستقطاب للمهاجرين نحو المراكز التي تحتاج اليد العاملة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-المكان نفسه.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ص.96.

### 3-العولمة والهجرة

يعتبر هذا المدخل اقتصاديا يركز أساسا على الدور الذي تمارسه العولمة كإطار وفقا لجملة الآليات التي يقوم عليها في فتح جبهات جديدة ومراكز استقطاب الكفاءات،والعولمة تفتح آفاقا كبيرة لتحقيق تنمية فاعلة وشاملة في البلدان النامية، إذا تتعامل معها على أساس كونها تسارع معدلات التدفق للسلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا من المنتج إلى المستهلك،<sup>1</sup>ومن الاقتصاديات القوية والصناعية إلى الاقتصاديات الضعيفة والريعية، غير أن التوظيف للقوى الكبرى للعولمة في مصلحتها يقتل تلك الفرص. إن العولمة وتوظيفها من قبل المنتصرين في الحرب الباردة وما ترتب عليه من دمج الأسواق المحلية في السوق الدولية أدى إلى وضع عربة التنمية أمام الحصان الدافع لها في البلدان النامية إلى تشكل بلدان المصدر ولا يمكن إعادة الحصان إلى وضعه الطبيعي.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص ص. 96، 97.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ص. 97.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التعاون لإيجاد حلول لها

هناك مجموعة من النظريات حاولت إعطاء تفسير لظاهرة الهجرة غير الشرعية وحركة انتقال الأشخاص وهذا حسب الباحثين في مجالات مختلفة على غرار الاقتصاد، الاجتماع، الجغرافيا والسياسة.

### المطلب الأول: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

#### 1- النظرية النيوكلاسيكية:

تعود هذه النظرية إلى التطبيق الاقتصادي المزدوج، وصاحبها هو W.A.LEVIS حيث حاول تفسير الهجرة على الاختلاف الجغرافي في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصادية كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية، وقد ادمجها المقرب أي مقرب الهجرة كعامل أساسي لحياة اقتصادية أحسن مقارنة بما هو عليه الحال في البلد الأصلي. وفي هذا التحليل نجد أن الهجرة بمثابة الاستثمار قادر على إيجاد فائض إيجابي مافاده الفرق بين المداخل في البلد الأصلي والمدخول المتحصل عليه في البلد المضيف، مع احتساب النفقات الإضافية المتعلقة بالنقل والتنقل.<sup>1</sup>

#### 2- نظرية التبعية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى نظام عالمي جديد مكون من دول مركزية ومحيطية التخلف وتربطهما علاقات غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط إلى المركز، ترى هذه النظرية بأن الهجرة هي عملية استغلال دول المركز ودول المحيط وهذا ما أكد عليه سمير أمين فالهجرة حسب عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة فيما يتعلق بالكفاءات في دول المحيط تتحمل تكاليف باهظة في مجال الصحة والتعليم والتكوين،<sup>2</sup> وتمكن بورش A. portes عام 1981

<sup>1</sup> فيصل سمارة، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط 1995-2008،

رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص. 106.

<sup>2</sup> -المكان نفسه.

وساسن S. Sassen عام 1988 من تطبيق هذه النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة تبعا لتطور النظام الرأسمالي، فقوة الهجرة تعود إلى توسيع النظرية الرأسمالية نحو دول المحيط وتعزيز تبعية اقتصادياتها لدول المركز.<sup>1</sup>

هذا الاختراق بدأ مع المرحلة الاستعمارية بسبب هذه الدول بسبب الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي وزيادة الأرباح فإن دول المركز تتجه نحو دول المحيط للبحث عن المواد الأولية، واستغل يدها العاملة ويحدث الاختراق أيضا نتيجة إعادة هيكلة اقتصاديات دول هذا المحيط غير طريق إدخال أنماط التسيير الرأسمالي محل الأنماط التقليدية فبفضل هذه الأساليب المكرسة للتبعية، يتمتع المركز كذلك بسياسة الاستقطاب للمهاجرين للعمل في هذه الدول الصناعية التي تحتاج اليد العاملة في أجور منخفضة وفي ظروف عمل صعبة. أما عن البعد الاجتماعي فيرى باريبيوزان أن الأمن الاجتماعي يصبح مسألة ذو أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة بين الغرب والجنوب وذلك عبر ظاهرتي الهجرة والتصادم الحضاري، إذ تعتبر الهجرة الآتية من الجنوب أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي لتهديدها للهوية القارية وثقافة المجتمعات الغربية.<sup>2</sup>

ويرجع رواد البنيوية هذه الظاهرة إلى هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة، حيث يرى John Galting أن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأخرى أمم المحيط، وداخل كل أمة نجد المركز والمحيط تنشأ بين هذه الأمم علاقات بنيوية امبريالية حيث تعمل أمم المحيط على استغلال ثروات دول المحيط والهيمنة عليها، وهذه الهيمنة لا تقتصر فقط على العلاقات الدولية فهي موجودة أيضا داخل الأمم، وفي هذا الصدد أثار يوهانغالتونالي مفهوم العنف البنيوي La violence structurelle،<sup>3</sup> ويشير هذا المفهوم إلى العنف غير المادي الذي تسببه أبنية ومؤسسات مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم ويعرف هذا النوع

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص. 107.

<sup>2</sup>-ختو، مرجع سابق، ص. 62، 63.

<sup>3</sup>-المرجع نفسه، ص. 63.

من الأمم توزيع غير عادل للثروات وذلك إما بسبب المؤسسات البنيوية أو العنصرية الأثنية أو الطبقة القومية.<sup>1</sup>

وعلى المستوى الدولي: أن العنف البنيوي مرادف لهيمنة المركز على المحيط فالفوارق الموجودة بينهم تجسد من خلال أربع مظاهر:

إنتاجية المحيط تتحدد وفقا لمصالح دول المركز كما وكيفا، بناء المؤسسات السياسية في دول المحيط يكون حسب مطالب المركز الدولي حيث الشروط التي تساعد المؤسسات الاقتصادية الدولية للحصول على قروض تفرض أبنية سياسية معينه وطبيعة حكم معين (الحكم الراشد)، وهذا ما يخلق التناقض بين البنية السياسية والبنية الاجتماعية لدول المحيط ويقوم المركز بحماية عسكرية على المحيط. الحضارة والثقافة هي رابطة حقيقية تترسخ ولا تتزعزع فتقوم دول المركز في تصدير المعايير والقيم إلى دول المحيط.<sup>2</sup>

تتطوي الدول الأوروبية على قيم واتجاهات تحكم سلوك الأفراد والجماعات، والنجاحات التي حققتها تلك الدول مقارنة بالدول الجنوبية تدفع لنقل الكثير من العناصر الثقافية بدأ بطرق إعداد الطعام والملبس وانتهاء بمفهوم العلم وتطبيقات العناصر الثقافية واكبر مثال على ذلك النظام LMD الذي فرضته الدول الغربية على دول الجنوب.<sup>3</sup>

غير انه الثقافات الأوروبية الهجينة المتعددة التي يعيشها الشباب المغربي تجعلهم يشعرون بالاغتراب في وسط مجتمعاتهم، حيث يجدون صعوبة في الاندماج والأقلم مع هذه التطورات التكنولوجية والثقافية المختلفة، وهذا ما يؤدي بهم إلى التفكير في سبل أخرى: للتعاش مع هذه التغيرات دون مقاومة أو الهروب نهائيا من ديارهم أو التمرد ضد الأنظمة السياسية محاولتهم لتغيير الأوضاع.

<sup>1</sup>-المكان نفسه.

<sup>2</sup>-المكان نفسه.

<sup>3</sup>-المرجع نفسه، ص ص. 63، 64.

في الوقت الحالي يفضل الشباب الهروب والهجرة بطريقة شرعية أو غير قانونية وهذا ما خلفته التبعية الثقافية الاجتماعية والسياسية الخاصة بدول المغرب العربي للدول الأوروبية.<sup>1</sup>

### 3- النظرية الاجتماعية

ظهر سوسيولوجيا الهجرات في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو وتطور في أوروبا في السبعينات، تدرس هذه المادة تأثيرات المهاجرين على المجتمع المضيف كما تتم دراسة الجوانب السلبية في حالة عدم اندماج المهاجرين.

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية حيث اعتبروها أمبريقية حيث تهتم بدراسة وصف الهشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر، هذه النظرية تدرس الجانب الثقافي والاجتماعي للمهاجرين وتؤكد دائماً على التمييز الذي يتعرض له الجماعات المهاجرة.

فكرة البعد الاجتماعي الدافعة بالأفراد نحو تجسيد فكرة الهجرة في الواقع والتي تدفعهم أحياناً حتى للمخاطر بحياتهم من أجل العيش الأفضل، ومن بين هذه الدوافع الاجتماعية نجد الأوضاع المتعلقة بالبطالة والمجاعة الأوضاع المزرية، الفقر.

وبهذا نجد أن هناك تقاطع بين هذه الأبعاد مثل بين الاجتماعي والتبعية فلا يمكن الفصل بصفة جامدة بين هذه النظريات بل يكون الفصل يكون مرناً وبهذا نجد أن هناك نزع لجملة من الأفكار من نظرية التبعية إلى النظرية الاجتماعية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص ص. 64، 65.

<sup>2</sup>- سمارة، مرجع سابق، ص. 107.

## المطلب الثاني: نظريات التعاونية لمعالجة الهجرة غير الشرعية

هناك العديد من النظريات التي تؤكد على ضرورة التعاون والشراكة للحد من ظاهرة

الهجرة غير الشرعية وتتمثل في ما يلي:

### 1- نظريات التكامل:

أكثر التعريفات الوصفية وضوحاً للتكامل هو تعريف "كارل دويتش" وهو من رواد منظري التكامل، الذي أورده في كتابه "تحليل العلاقات الدولية"، حيث كتب أن يتكامل الشيء يعني بصفة عامة أن يجعل الأجزاء كلا واحداً، والتكامل هو علاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل وتنتج معا خواص تفتقر إليها في حالة وجودها منفصلة وأحيانا ما تستخدم كلمة التكامل لوصف العملية التكاملية التي نحصل بواسطتها على العلاقة أو الوضع المتكامل بين الوحدات التي كانت منفصلة سابقا.<sup>1</sup>

### - إسقاط نظرية التكامل:

في منتصف القرن العشرين عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية عدة تطورات ومن بينها التكتلات الاقتصادية الإقليمية فأصبحت التكتل والتكامل بين الدول أمر حتمي لمواجهة الأوضاع الدولية السائدة في تلك الفترة والمرور بشكل جماعي والمرور قدما لإيجاد حلول للمصعوبات والتحديات التي تواجهها الدول بشكل جماعي، وهناك نماذج تجربة التكامل في العالم كالإتحاد الأوروبي، إتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي، رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)... الخ.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - حبيبة أيمن، حنان بوخلوط، الإتحاد الأوروبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تبسة: كلية العلوم

الإنسانية والاجتماعية، 2016)، ص ص.10، 11.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.11.

وهنا يمكن الإشارة إلى التجربة الإتحاد الأوروبي في عملية التكامل كنتيجة للمحاولات المتكررة والمتعاقبة والتضحيات الجسيمة التي قامت بها الدول الأوروبية طيلة مدة تجاوزت الخمسين عاما، كما اتخذت هذه الدول خلال تلك الفترة مسالك عديدة لم يكتب لها النجاح فيها إلا الصيغة التي انتهت بالإتحاد الأوروبي.<sup>1</sup>

في السابق لم تكن فكرة توحيد أوروبا بالجديدة في الفكر والخطاب السياسي الأوروبي على مر القرون، حيث تعود هذه الفكرة إلى عصر التنوير في القرن الثامن لتتبلور أكثر مع نهاية الحرب العالمية الأولى عندما كثر الحديث عن بداية انحطاط أوروبا نتيجة للعداء والصراع بين شعوبها، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم التعرض إلى هذه الفكرة في الفترة الممتدة ما بين الحربين من قبل العديد من السياسيين الأوروبيين لإقامة تعاون مشترك بين الدول الأوروبية عندما دعا الكونت النمساوي "ريتشارد كودنهوف كالجيري" لإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار النموذج الأمريكي، ونتيجة لذلك عقد في فيينا المؤتمر الأول للإتحاد الأوروبي وقد وافق المؤتمر على وضع الخطوط لتسوية فيدرالي لأوروبا وبعدها مباشرة ب 3 سنوات دعا وزير الخارجية الفرنسي في خطابه أمام عصبة الأمم إلى إقامة إتحاد أوروبي، وقد وافق المؤتمر على وضع الخطوط لتنظيم فيدرالي لأوروبا وبعدها مباشرة بثلاث سنوات دعى وزير الخارجية الفرنسي "أرستيد بريان" في خطابه أمام عصبة الأمم إلى إقامة إتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم،<sup>2</sup> حيث كان هدف الإتحاد الأوروبي هو تكوين كتلة أوروبية قوية اقتصاديا قادرة على فرض نفسها في الأسواق العالمية ومواجهة الأخطار والتهديدات الأمنية كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة وغيرها...

---

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص. 11.

<sup>2</sup>- المكان نفسه.

في الواقع لا توجد نظرية واحدة في عملية التكامل بل هناك العديد من النظريات التي تشرح وتقدم تفسيرات لنجاح المسار التكاملي، حيث يمكن التعرف على هذه النظريات وتتمثل في ما يلي:

### أولاً: النظريات الاتحادية

تعتمد هذه النظريات على متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبع لمصلحتها القومية، كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق منافع التكامل المتنوعة بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة والعائد المترتبين على الدخول في العملية التكاملية، ويكون الهدف من ذلك هو تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن.<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار فإن الدول المتكاملة ترتبط مع بروابط دستورية متينة يصبح معها - من وجهة نظر الاتحاديين - حصول النزاع والحروب أمراً مستبعداً، ويتشكل في هذا الإطار نوع من الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري وما يكفله من آليات لحل النزاعات بين الوحدات المتكاملة.<sup>2</sup>

وتختلف النظريات الاتحادية حسب استعداد الدول للتخلي عن أجزاء من سيادتها، إلا أن أهم هذه الصور من التكامل تتمثل في الوحدة الفيدرالية والكونفدرالية:  
أ. الوحدة الفيدرالية:

يتم زوال الشخصية القومية القانونية لكل من الوحدات المتكاملة في كيان جديد وتقوم فيه حكومة واحدة وجيش واحد وسياسة خارجية واحدة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- "نظريات التكامل - Scribd"، ص. 1، في: <http://www.scribd.com>doc>، تاريخ الإطلاع: (2018/04/09، 12:48).

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص. 2.

<sup>3</sup>- المكان نفسه.

## ب. الوحدة الكونفدرالية:

تحتفظ الدول المتكاملة بسيادتها ويقتصر على التكامل في بعض الأمور السياسية والاقتصادية والإستراتيجيات المحددة.<sup>1</sup>

### - إسقاط النظرية الاتحادية

#### 1- الوحدة الفيدرالية

ويعد النموذج الألماني أحسن مثال، حيث يقوم على مبدأ المشاركة في إدارة سلطات الدولة، وحق كل إقليم من أقاليم الإتحاد المشاركة في القضايا التشريعية على أسس ديمقراطية واجتماعية بالشكل الذي يوفر الأمن والأمان لكل الألمان، فالدستور الألماني ينص على استقلال الولايات وعلى توزيع الصلاحيات بينها وبين الدولة المركزية، فالدول الأعضاء تتمتع بكامل الصلاحية الإدارية وباستقلال تام في الأمور المالية.<sup>2</sup>

#### 2- الوحدة الكونفدرالية

عرفه العالم في ثمانينات القرن الماضي تغيرات سريعة وعميقة، من جهة وبرز ظاهرة العولمة وما تحمله من الانتقال للسلع والخدمات ورؤوس الأموال على مستوى العالم، ومن جهة أخرى ظهور التكتلات الإقليمية في كل أرجاء العالم منها الإتحاد الأوروبي، نافطا، الآسيان، مجلس التعاون الخليجي... وغيرها.

في هذا السياق ظهر إلى الوجود مشروع إتحاد المغرب العربي في فيفري 1989 بهدف تحقيق حلم شعوب هذه المنطقة في حرية التنقل وفي الاستثمار، وأيضا لمواجهة التحديات وأخطار التهميش التي تفرضها ظاهرتا العولمة والتكتلات الإقليمية،<sup>3</sup> وتحقيق التنمية في

<sup>1</sup>-المكان نفسه.

<sup>2</sup>-أشمار كاظم الربيعي، "الفدرالية الألمانية والمشروع الفدرالي المقترح في العراق. دراسة مقارنة"، في: <http://iasj.net>، تاريخ الإطلاع: (12:30 ، 2018/05/14).

<sup>3</sup>-عبد العزيز شرابي، "إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع.5، (2008)، ص. 11.

البلدان الأعضاء للتقليل والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى دول الضفة الشمالية للمتوسط ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها من الآفات التي تمس بأمن واستقرار الحوض المتوسطي.<sup>1</sup>

## ثانيا: النظرية الوظيفية

على العكس من النظرية الدستورية التي تعتبر القرار السياسي هو المتغير المستقل في تحديد التكامل فتتظر المدرسة الوظيفية بعين الحذر إلى القرار السياسي والمسائل المتعلقة بالسيادة فتعتبرها من المسائل الحساسة التي ينبغي تفاديها على الأقل في المراحل الأولى من التكامل، حيث تحرص الدول والسلطات القائمة فيها على عدم التفريط فيها وتدعو على التركيز على التكامل في الميادين الفنية والسياسات العليا والاقتصادية والثقافية التي لا تتمتع بهذه الدرجة من الحساسية،<sup>2</sup> ومن ثم يميز الوظيفيون بين نوعين من السياسات وهي تلك الميادين الحساسة المتعلقة بالسيادة مثل الدفاع والسياسات الخارجية والسياسات الدنيا وهي الأقل حساسية وأكثرها قابلية للاندماج مثل الميادين الاقتصادية والعلمية والرياضية... الخ.

ويعتبر "دايفدميتزاني" من أهم منظري التكامل الوظيفيين وقد طور أفكاره إبان الحرب العالمية الثانية متفائلا بإمكانية كسر الروابط التقليدية بين السلطة والدولة وربط المجتمعات المختلفة بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية التي تتجاوز الدولة والإقليم وتسعى إلى الكونية، حيث عارض "ميتزاني" التكامل الإقليمي لأنه يؤدي حسب رأيه إلى زيادة قوة البنية التنظيمية بين الدول إلى صراعات بين أقاليم،<sup>3</sup>

كما عارض "ميتزاني" المدرسة الدستورية مؤكدا على أن يكون التكامل تعبيراً عن مصالح الجماهير في الدول المختلفة وليس فقط شكلاً تنظيمياً فوقياً، إذ أن هذه المصالح

<sup>1</sup>-المكان نفسه.

<sup>2</sup>-"نظريات التكامل"، مرجع سابق، ص. 2.

<sup>3</sup>-المكان نفسه.

الجماهيرية المنفعية هي الكفيلة بإقامة "مجتمع" دولي مسالم متماسك وليس مجرد توقيع الاتفاقيات والمواثيق بين الدول.<sup>1</sup>

ويرى الموظفون أن التكامل في مجالات السياسة الدنيا والذي يجب أن يكون له مردود منفعي على الجماهير في الدول المتكاملة سيكفل أن ترتبط الشعوب في الدول ويفرض على القيادات السياسية في هذه الدول انتهاج سياسات رشيدة خالية من العنف ويدفعها إلى مزيد من التعاون بحيث يصبح تعطيل هذه المصالح بفعل أي توتر في العلاقات بين هذه الدول أو حرب باهظة مما يقلل هذا النهج مما يقلل من إمكانيات لجوء القيادة السياسية لهذا الفعل، كما يكفل هذا النهج تعليم الجماهير عبر الدول المختلفة التعامل مع المشاكل التي تواجهها بطرق تجريبية، ويصبح التركيز على توفير الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي بدلا من الدخول في متاهات وصراعات السياسات العليا.<sup>2</sup>

#### - إسقاط النظرية الوظيفية

وصل الإتحاد الأوروبي إلى الحالة التي آل إليها بعد مجموعة من المراحل، حيث إهتم في المراحل الأولى بالتكامل في الأمور الاقتصادية (سياسات دنيا) بداية بالإتحاد البنيلوكس ثم المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي أعقبتها الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ثم إنشاء السوق الأوروبية المشتركة التي جاءت بعد التوقيع على معاهدة روما في مارس 1957 والعمل من خلالها على دمج المجموعات الثلاث (جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية مع جماعة الطاقة الذرية) في منظمة واحدة وهي الجماعة الأوروبية والتي سميت بالسوق الأوروبية المشتركة والتوقيع في الأخير على معاهدة دولية أبرمتها الدول الإثنى عشر في السوق المشتركة بمدينة ماستر الهولندية،<sup>3</sup> ويمثل قيام

<sup>1</sup>- المكان نفسه.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص. 3.

<sup>3</sup>- أيمن، بوخلوط، مرجع سابق، ص. 19.

الإتحاد الأوروبي ثمرة جهود مكثفة قطعت أشواطاً طويلة للوصول إلى صورة هذا الإتحاد، حيث بلغ درجة عالية من التكامل (السياسات العليا) حيث تم توحيد العملة وهناك بعض التيارات تطرح فكرة المواطنة الأوروبية.<sup>1</sup>

وهكذا تعطى المدرسة الوظيفية دوراً هاماً في جماعات الضغط والجماعات الوسيطة التي تعبر عن مصالح الجماهير في التكامل وتستطيع فرض هذه المصالح على قيادتها. ويأمل الموظفون بأن النجاح المتزايد للدول المتكاملة في توسيع نطاق التكامل ومجالات في السياسات الدنيا سوف يدفع القيادات السياسية في هذه الدول إلى التكامل والتسيق في مجالات السياسات العليا إلى أن يتم التكامل السياسي بين هذه الدول وليس فقط التكامل الاقتصادي.

### ثالثاً: النظرية الاتصالية

تعتبر النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل ويعتبر "كارل دويتش" من أبرز رواد هذه المدرسة، وقد أوضح "دويتش" أن غاية التكامل هي تكوين "مجتمع" آمن يضم الوحدات المتكاملة وتختفي فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سلمياً وإحلال التعاون محل الصراع.<sup>2</sup> وقد ركز "دويتش" على قيمة الأمن كغاية للتكامل على اعتبار أن الأمن هو "الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى"، وعرف الأمن بأنه "قيام السلم وتدعيمه".<sup>3</sup>

كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة والملكية والمؤسسات والرموز والمراكز الطبقيّة والعادات والإيديولوجية والثقافة واحترام الذات وغيرها من القيم التي تبدو جديدة

<sup>1</sup>-المكان نفسه.

<sup>2</sup>-نظريات التكامل، مرجع سابق، ص. 4.

<sup>3</sup>-المكان نفسه.

بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس، وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحماية هذه القيم فإن الناس يلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم، ولقد استقرأ كارل دويتش "مهام التكامل وشروطه وعوامل تفككه وأنواعه من خلال دراسة لأربع عشرة حالة تكاملية في العالم، وخلص "دويتش" إلى القول بان التكامل ينهض بأربع مهام رئيسية وهي:

❖ حفظ السلام

❖ التوصل إلى إمكانيات كبيرة متعددة الأغراض

❖ انجاز بعض المهام المحددة

❖ تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية.<sup>1</sup>

#### - إسقاط النظرية الاتصالية :

يعد الإتحاد الأوروبي من أهم المنظمات الإقليمية في الوقت الحالي، تشكلت مؤسساته قبل تأسيسه كمنظمة، الأمر الذي سهل عليه ممارسة مهامه بعد الإعلان الرسمي عنه، بعد الحرب العالمية الثانية سعت الدول الأوروبية لطي صفحة الدمار التي سيطرت خلال العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين، خاصة الصراع بين فرنسا وألمانيا إثر الحرب العالمية الثانية أين بلغ الصراع حده الأقصى ترتبت عنه خسائر مادية وبشرية كبيرة، فكان الهدف من ذلك وهو تأسيس مؤسسات تنظم والعمل والتعاون بين الدول الأوروبية بغية تخفيف التوتر أي تحويل العلاقة الحساسة إلى علاقة تعاون وتكامل وتوحيد الجهود لتحقيق المصالح الأوروبية، فكان تأسيس الإتحاد الأوروبي خطوه متقدمة نحو التكامل الأوروبي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- المكان نفسه.

<sup>2</sup>- "منارة دمشق، "الاتحاد الأوروبي (UE) خطوة نحو التكامل الأوروبي"، في: <http://www.babonej.com>، تاريخ

الاطلاع: (12:30 ، 2018/05/15).

## ❖ خلاصه الفصل الأول:

تعد قضية الهجرة غير الشرعية قضية علمية، يتم وفق أسلوب العيش التي تعيشها الشعوب، حيث تعد الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعيشها من أهم الأسباب التي تدفعهم إلى التفكير بالحل الذي يناسب هذا الوضع، وبالنسبة لهم الهجرة غير الشرعية هي انسب الحلول، ومنه تم إثبات صحة الفرضية الأولى القائلة بان: "كلما ازداد الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي كلما زادت الرغبة في الهجرة".

الفصل الثاني:

المبادرات الأوروبية

في مجال مكافحة

الهجرة غير الشرعية

## تمهيد

في ظل تزايد مخاطر الهجرة غير الشرعية وتفاقمها على دول الضفة الشمالية للمتوسط، ما دفع الدول الأوروبية إلى القيام بالعديد من المبادرات التي أعدت بمشاركة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط من أجل مكافحة هذه الظاهرة والحد منها، حيث تهدف هذه المبادرات إلى الردع المهاجرين بمختلف الأساليب والأجهزة الأمنية نظرا لما يترتب عنها من مخاطر، حيث تم تناول في هذا الفصل التعرف على أهم المبادرات الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: المبادرات ذات الطابع الشامل لمواجهة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: المبادرات ذات الطابع الجزئي لمواجهة الهجرة غير الشرعية

## المبحث الأول: المبادرات ذات الطابع الشامل للهجرة غير الشرعية

تعددت المبادرات الأوروبية في إطار مواجهة الهجرة غير الشرعية، ومنها مبادرات ذات طابع شامل التي تم التطرق إليها في هذا المبحث، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب تم التناول فيها كل من مسار برشلونة، سياسة الجوار الأوروبي والإتحاد من أجل المتوسط.

### المطلب الأول: مسار برشلونة

لقد جاء المشروع الأوروبي في وثيقة ملخصة في عشرين صفحة تحتوي على مقدمة وثلاث محاور أساسية وهي: المحور السياسي والأمني، الاقتصادي والمالي، الاجتماعي والبشري.

### المحور السياسي والأمني:

يتضمن مجموعة من المبادئ المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الفردية ومكافحة الإرهاب ومبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التي يجب على الشركاء الالتزام بها لتحقيق منطقة أمن واستقرار.<sup>1</sup>

أما فيما يتعلق بالهجرة فلقد جاء في القسم الثالث من الإعلان، حيث ميز الموقعون السبعة والعشرين بين الهجرات الشرعية وتلك غير الشرعية، ومثلت الهجرة غير الشرعية في سنوات التسعينات ما يقارب 90% من إجمالي الهجرة المتجهة إلى بلدان الإتحاد الأوروبي. وأقر الأعضاء على ضرورة التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة وذلك عن طريق المساعدات وبرامج التكوين المهني وخلق مناصب عمل وغيرها، و يتم اقتراح إجراءات دقيقة تدون حتى في اتفاقيات الشراكة مثل عودة الأشخاص ذوي الوضع غير النظامي (المادة 69 من الإتفاق بين المغرب والإتحاد الأوروبي)، إعادة دمج المرحلين إلى بلدانهم (المادة 71)،<sup>2</sup> وكذلك

<sup>1</sup>-رتيبة برد، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/2009)، ص. 104.

<sup>2</sup>- مجهول، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1990 2008 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 112.

الاتفاق بين الأردن والاتحاد الأوروبي فقط على السماح بإعادة الرعايا المقيمين بصفه غير شرعية على أراضي الآخرين، يلتزمون أيضا بالسماح بإعادة رعايا بلدان أخرى وأشخاص دون جنسية، وكانوا قد وفدوا من بلد ثالث، وعلى سبيل المثال: إذا هاجر صيني بصورة غير شرعية عن طريق الأردن إلى اليونان، فإن الأردن يجد نفسه مضطرا إلى استرجاعه، ورغم أن "إعادة قبول" المهاجرين في بلدانهم منصوص عليه في اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية، فإن بعض بلدان الاتحاد الأوروبي حرص على توقيع اتفاقيات ثنائية مع البلدان ذاتها لإعادة المهاجرين.<sup>1</sup> كما انه تم التأكيد على ضرورة التسهيل والتأكيد على ضرورة التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية من خلال عقد اجتماعات دورية لوضع الإجراءات الكفيلة بمنع الهجرة السرية والتزام دول الجنوب بإعادة إدماج المهاجرين الذين يمرون عبرها.

إن احتواء الهجرة والتقليل منها أحد الأهداف الأساسية للشراكة الأورومتوسطية، وهو ما يتناقض مع هدف فتح المجال لمحاربة تنقل الأشخاص الذي تم التأكيد عليه في نص الإعلان، كما يعرقل إقامة منطقة التبادل الحر.

ومن هنا يمكن أن نفهم لماذا أدرجت الهجرة وتنقل الأشخاص ضمن الجوانب الاجتماعية وليس ضمن الجوانب الاقتصادية، فالجانب الاقتصادي يهدف إلى تحرير المبادلات الاقتصادية، مسألة تنقل الأشخاص في هذا الجانب قد يضع دول الاتحاد الأوروبي أمام المطالبة بالإقرار لليد العاملة بمبدأ حرية التنقل، وبذلك فتح الهجرة القادمة من الجنوب وهو الشيء الذي ترفضه الدول الأوروبية.<sup>2</sup>

---

1- المكان نفسه.

<sup>2</sup>موداد غزلاني، "السياسات التعاونية بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، ص ص. 407-411، في: <http://www.bibliodroit.com/2016/02/blog-post-82.html?m=1> ، تاريخ الإطلاع : (2018/05/22 17:25).

كما أن الهجرة تمثل نقطة مهمة بالنسبة للطرفين، هذا ولأن مشروع برشلونة كان قائماً على مفهوم التعاون الأمني فهو يهدف إلى تحقيق الأمن بجوانبه العسكرية والاستقرار بجوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث شغل موضوع الهجرة غير الشرعية مجالاً واسعاً من بين المواضيع المطروحة، لذا شددت الدول الأوروبية على ضرورة الإسراع لمواجهتها، وذلك لما تضمنه من تهديدات أمنية لها وارتباطها بظواهر أخربكالإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ويبقى أن التوجه الذي حملته الوثيقة يركز على التعاون في المجال الأمني وذلك لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية، رغم أنها مدرجة ضمن الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، ويظهر ذلك من خلال تعبيرها "تحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك والسلطات الإدارية وغيرها" من أجل مكافحة الهجرة السرية.<sup>1</sup> وهذا ما يدل على اقتصار طرحها على الحل الردعي للمشكلة بتعزيز مراقبة حركة الأشخاص وتبادل الخبرات، وأهملت جانب مهم وهو الجانب التنموي، ومن جانب آخر لجأت إلى تجريم الهجرة غير الشرعية من خلال حثها على التعاون البوليسي والقضائي. ولكنها أشارت إلى أهمية مهمة في مجال مكافحة الهجرة السرية وهي إمكانية الوصول إلى إيجاد اتفاقية خاصة بالهجرة عامة.<sup>2</sup>

#### \* تقييم مسار برشلونة

لقد وجهت عدة انتقادات لهذا المشروع، لأن نتائجه لم تكن ناجحة بالقدر الكافي وما زالت نتائجه لم تظهر، كما أنه تم تصميم المشاركة الأوروبية في البداية كعملية لإيجاد إطار للحوار والتعاون الثنائي والمتعدد، وهذا ما ولد لهذه الشراكة آثاراً إيجابية في هذا الاتجاه بحيث جمعت شركاء مختلفين ونجحت في الحفاظ على حوار دائم معهم،<sup>3</sup> حتى ولو كان هناك توتر شديد في العلاقات مع الشركاء ومع ذلك هناك العديد من الإخفاقات حيث

1

-المرجع نفسه، ص.411.

2-المكان نفسه.

3-المرجع نفسه، ص.412.

توقفت المشاركة السياسية والأمنية على مستوى إعلان المبادئ<sup>1</sup>، أما الشراكة الاقتصادية والمالية فقد ولدت أكبر قوة دفع لعملية برشلونة، ولكن حتى منطقة التجارة الحرة الأوروبية متوسطة لم تعرف النور للغاية اليوم، وتبقى نتائج الشركة الاجتماعية والثقافية محدودة جداً، ويشكل إعلان برشلونة إطاراً متعدد الأطراف ومكملاً للعلاقات الثنائية ولتحقيق الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية وكذا الاجتماعية والثقافية والإنسانية، حيث يتضمن هذا الإطار الاجتماعي اجتماعاً لوزراء الخارجية، واجتماعات دورية على مستوى كبار المسؤولين من الترويكا الأوروبية وممثل عن كل شريك متوسطي لإعداد اجتماع وزراء الخارجية، ذلك من أجل تقييم الوضع وتقويم مسار برشلونة.<sup>2</sup>

ومن خلال تحليل محتوى إعلان برشلونة للشراكة الأوروبية متوسطة تم ملاحظة أن البعد السياسي قبل شغل واستحوذ على مدار يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 على جوهر المحادثات التي جرت. كما ركز هذا البيان على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث أشار البيان الختامي إلى ضرورة جعل منطقة المتوسط منطقة حوار وتعاون بغيت تحقيق السلام والاستقرار والازدهار باعتباره الهدف العام والأساسي للشراكة.

تضمن في مسار برشلونة فصل خاص بالجانب الأمني والسياسي من أجل تحديد وضبط فضاء مشترك للسلام والاستقرار ومواجهة الأشكال الجديدة للتهديدات الأمنية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية،...)، كما أكد إعلان برشلونة على جملة من الإجراءات، ولقد تطرق مضمون إعلان برشلونة كذلك إلى ضرورة التحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحترام حقوق الشرعيين منهم.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup>-المكان نفسه.

<sup>2</sup>-برد، مرجع سابق، ص ص 128-130.

<sup>3</sup>-المكان نفسه، ص 130.

وبصفة عامة جاء بيان برشلونة يتصف بعمومية الأفكار والتوجيهات، إذ جاءت صياغته بشكل يسمح لكل طرف أن يلجأ إلى التفسير الذي يراه مناسباً. حيث بدأتناول القضايا الأسهل (التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي)، قصد تجاوز نقاط الخلاف والاختلاف بين الأطراف. أما عند الوصول إلى قضية أمن المتوسط حاول المؤتمر أن يخرج بتوازن يرضى جميع الأطراف بوضع مفاهيم عامة بحيث يصعب الاعتراض عليها من النقاط الايجابية إسرار الدول العربية على تضمين البيان الختامي للمواقف الثابتة المتعلقة بعملية السلام وحق تقرير المصير، وكذا تطبيق الشرعية الدولية المتعلقة بمبدأ الأرض مقابل السلام وكذا مطالبة إسرائيل بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كشرط مسبق لدخولها الشراكة المتوسطية. ورغم ذلك يبقى مؤتمر برشلونة بصورة عامة لم يأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الجنوبية والعربية خاصة في القضايا المهمة مثل تنمية منطقة الجنوب المتوسطي ومسألة المديونية، بل ركز أساساً في توحيد هاته على الجوانب الأمنية والحقوق كحق الشعوب في تقرير مصيرها والمطالبة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذا التزام الأطراف بعدم امتلاك قدرات عسكرية تفوق حاجياتها الدفاعية الشرعية، وبمرور السنوات تبقى نتيجة المسار الأمني لإعلان برشلونة بعيدة عن الأهداف التي المسطرة له ومرهونة بمسألته...<sup>1</sup>

إعطاء إعلان برشلونة حيزاً معتبراً للبعد الاقتصادي والمالي، سعياً منه إلى التوفيق بين التطور الاقتصادي والسياسي، فالطرح الأوروبي يرى في تفتح وتحرير اقتصاد دول الشراكة وإنشاء منطقة ازدهار مشتركة يساعد هذا الأخير على الخروج من المأزق الاقتصادي الذي تعاني منه الدول المتوسطية والجنوبية خصوصاً، والتي يسعى المسار الاقتصادي لبرشلونة لمعالجته عن طريق إنشاء مناطق التبادل الحر للمنتجات الصناعية والخدمات مع آفاق. 2010.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- المكان نفسه.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص 135.

إن الهدف من إقامة شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية هو تنمية الموارد البشرية وتعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية وكذلك التعاون اللامركزية في التعليم والتدريب والشباب والثقافة ووسائل الإعلام وغيرها. وقد أشارت الاتفاقية في هذا الصدد أنها تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية والاجتماعية للدول المشاركة في هذه الاتفاقية والعمل المشترك لزيادة فرص العمل والحد من البطالة فيها، وكذلك تقليل فجوة التنمية في منطقة الأورو متوسطية هذا بالإضافة إلى الإسراع في الوصول بالدول المشاركة إلى تنمية اجتماعية واقتصادية قوية ومتوازنة.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص 135-138.

## المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبي

في عام 2003 ومع بداية التوسع القائم بالاتصال الأوروبي قامت المفوضية الأوروبية بتقديم مفهوم جديد يطلق عليه (سياسة الجوار الأوروبي) بعد ما كان معنون بأوروبا الموسعة والجوار لجميع الدول المجاورة لها حيث شارك فيها 16 دولة وهي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوريا، تونس، وهي دول من الضفة الجنوبية. أما من الجهة الشرقية لأوروبا نجد أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا.<sup>1</sup>

على أية حال فإن الأفكار حول هذه السياسة ظهرت بشكل تدريجي كنتيجة للنقاش الذي كان بين بعض الممثلين السياسيين واعتبرت هذه السياسة كإضافة حاسمة العملية التكاملية في أوروبا خاصة منذ نهاية الثنائية القطبية، كما وضعت هذه السياسة تحت ضغط التغيرات والتحولت العميقة داخل وخارج أوروبا، ومع التوسع الكبير للإتحاد الأوروبي إلى كثرة الدول دفعة واحدة (ماي 2004)، أصبح جوار أوروبا خارجيا يتضمن (روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، الشرق الأدنى، مالطا، قبرص)، وأصبح القلق متصاعدا حول المناطق السياسية الرمادية (Grey Areas).\*

كما أحدث هذا التوسيع جدلا سياسيا في المجتمعات الأوروبية الغربية، بإثارتها إشكالية الدول الأخرى التي ستنظم للإتحاد، إضافة إلى تطورات خارجية أخرى عززت أهمية علاقات الجوار بالإتحاد الأوروبي وتعقيدها في نفس الوقت، على خلفية البيئة الأمنية الجديدة لما بعد أحداث 11 سبتمبر. 2001.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>جشرى شيوط، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي"، ص 56، في:

<http://www.bchaile.net/mas/index.php?option=comcontex&viw=article&id=277:-immch->

&catid=12:2010-12-09-22-56-15&itemid=10، تاريخ الإطلاع: (2018/05/22 ، 13:00).

\*مناطق السياسة الرمادية: هي المناطق المجاورة للإتحاد الأوروبي بعد ماي 2004، والتي تعتبر مسرحا للصراعات المختلفة و التوترات التي تهدد الأمن الأوروبي واستقراره.

2- جريدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص ص. 112، 113.

نستطيع القول أن الهدف الرئيسي في سياسة الجوار يكمن في ضمان خلق بيئة مستقرة وأمنة في جوار الإتحاد الأوروبي الشرقي والجنوبي، وجنوبي القوقاز، (أذربيجان وأرمينيا، جورجيا)، دون ضرورة إدماجها، وكذلك يرقى تعاونهم التجاري والاقتصادي والسياسي بمعنى أن السياسة لا تتضمن تشكيل وتعميق طويل الأمد للعلاقات بالدول الجارة دون أن يكون مع ذلك لانضمام تلك الدول للإتحاد الأوروبي.<sup>1</sup>

تشمل العلاقات بشكل خاص على: مشاركة واسعة في السوق الداخلي للإتحاد الأوروبي. إدارة الأزمات والهجرة والعمل المشترك للوقاية من الأزمات والتمتع بالحريات الأربع (حرية حركة السلع والأشخاص، والخدمات ورؤوس الأموال) كما ارتكز المحور السياسي الأمني على مناقشة التهديدات الأمنية ذلك سواء من ناحية التأثيرات البيئية لانتشار الأسلحة النووية أو الهجرة غير الشرعية أو التهريب أو الجريمة المنظمة والإرهاب. ضيف إلى ذلك التأكيد على ضرورة انخراط الإتحاد الأوروبي بشكل أكبر في منع الأزمات وإدارتها، ولعب دور فعال في حل النزاع العربي الإسرائيلي والصحراء الغربية.<sup>2</sup>

حيث تهدف سياسة الجوار الأوروبي إلى إقامة شراكات اقتصادية وسياسية قوية تقوم على القيم المشتركة والرخاء والأمن، وذلك يهدف إلى تقليص نسبة الفقر في الدول النامية التي تجاور الإتحاد الأوروبي وهذا يؤدي إلى تقليص المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى الدول التي يعتقدون أن السبب الاقتصادي من أهم الأسباب الدافعة للهجرة. وكذلك بناء الأمن في الجوار هي من أهم الأهداف الرئيسية في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص. 113.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص. 114.

<sup>3</sup>- شيبوط، مرجع سابق، ص. 56.

تحدد الوثيقة المعنونة (إستراتيجية الأمن الأوروبي) خمس تهديدات للأمن الأوروبي وهي الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، لكون هذه الأخيرة تعتبر أهم سبب في انتشار كل هذه الأخطار والتهديدات في أوروبا. وتحتل وإدارة الحدود دورا مركزيا يقي سياسة الجوار في إطار برنامج لاهاي لمكافحة الهجرة غير الشرعية الذي سطر من خلال مؤتمر انعقد في هولندا في ماي 2010 يضم دول من ضفتي المتوسط، يدعو إليإضفاء طابع إنساني على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال تنمية جوار أوروبا من أجل ضمان أمنها، اقترح المشاركون تقديم مساعدات لبلدان جنوب المتوسط خاصة التي تعتبر مصدر للهجرة غير الشرعية وشددوا في المؤتمر على أن هذه الظاهرة تتطلب شركاء ملتزمين بنفس التوجهات الشاملة التي تربط بين الديمقراطية والتنمية.<sup>1</sup> حيث أقرت سياسة الجوار الأوروبي بوضع إدارة مشتركة للحدود والذبيركز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين غير الشرعيين للإتحاد الأوروبي وبناء مناطق انتظار خارج الحدود شنغن، وذلك من خلال إنشاء قوات حرس الحدود وتدريب شرطة الدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين غير الشرعيين.<sup>2</sup> ويتم عمل سياسة الجوار وفقا لمجموعة من البرامج وهي:

-برامج إقليمية أو شمولية إقليمية: بمعنى برامج خصصت للحوار الأوروبي والمتمثلة في منطقة شرق أوروبا والصفة الجنوبية للمتوسط

-برامج ومواضيع متخصصة: من أهمها حقوق الإنسان، الديمقراطية، الهجرة، اللجوء،

مكافحة الفقر، ولأن هذه المشاكل تعتبر من أهم الأسباب في نشوء الهجرة غير الشرعية

-برامج عابرة للحدود: تعاون عابر للحدود وذلك من خلال محاولات التحكم في تدفق

المهاجرين غير الشرعيين.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص.57.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ص. 59.

<sup>3</sup>-المكان نفسه.

تقوم سياسة الجوار الأوروبي على خاصيتين أساسيتين، الأولى تتمثل في "التوجه المفصل على المقاس" انطلاقاً من مبدأ أن الدول لا تتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهنا يأتي الاقتراح الأوروبي في أحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء حيث تكون وطيدة وطموحه إذا كانت عمليات الإصلاح سريعة، وتكون ضعيفة وأكثر عمومية إذا لم يتم الإسراع بعمليات الإصلاح. أما الخاصية الثانية، فهي شروط العلاقة بنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>حروري، مرجع سابق، ص. 348.

## المطلب الثالث:الإتحاد من أجل المتوسط

في المناخ غير المستقر أحيانا والمستقرة أحيانا أخرى، فضلا عن أعداء الإتحاد الأوروبي لأسباب عديدة تقدم "نيكولا ساركوزي" وهو فرنسي من أصول مجرية، مبادرته بإقامة الإتحاد من أجل المتوسط ضمن القضايا التي أثارها في حملته الانتخابية قبل توليه الرئاسة الفرنسية في عام 2007، من الضروري إنشاء إتحاد من أجل المتوسط يتكون من دول الإتحاد الأوروبي المكون من 27 دولة، منها دول تطل على المتوسط وأخرى تقع شمال القارة الأوروبية، ودول جنوب شرق البحر المتوسط وهي تركيا، سوريا، الأردن، موريتانيا، لبنان، إسرائيل، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وكان من رأيه لابد من إقامة "إتحاد" بين هذه الدول وليس فقط "اتفاقيات مشاركة" من أجل تنسيق سياساتها وعدم تركها هكذا اتخذ كل منها ما تراه من سياسات خارجية. كما كان على يقين بين الإتحاد الأوروبي وهذه الدول تثبت أنها ليست كافية ولا حتى مجدية، وإن ترقيعها بسياسة الجوار الأوروبي والحديث بأنها ستأتي بالمعجزات لم تأتي بنتيجة ايجابية، و انتشار الحديث عن جدوى كل هذه الضجة التي يحدثها الإتحاد الأوروبي للاجئين. وسارع "ساركوزي" بمنتهى الشجاعة وجدية ووضع خطة عمل طموحة لمبادرته الجديدة المستهدفة والتي لم يسبقه احد للتفكير فيها للخروج من المأزق والقضاء على التصريحات التي تبين بأن كل شيء على ما يرام خلافا للحقيقة تماما.<sup>1</sup>

"إن أوروبا الغربية لديها رئتین للتنفس وهي عبارة عن وهو وزير خارجية بلجيكا احد مؤسسه الوحدة الأوروبية حيث استلهم ساركوزي هذه المقولة "بول هنري سباك" وهو وزير خارجية بلجيكا وأحد مؤسسي الوحدة الأوروبية،<sup>2</sup> حيث سارع "ساركوزي" إلى الانفتاح على

<sup>1</sup> - أحمد مختار الجمال، "الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراتهِ ومستقبله"، ص. 1، في: <http://mokhtarelgammal.typepad.com>، تاريخ الإطلاع: (2018/05/22، 19:00).

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 2.

الولايات المتحدة من الرئة الأولى هي حوض الراين حتى الشمال الاسكنديناوي. وكذلك بادر باقتراح إقامة الإتحاد من أجل المتوسط وهي الثانية وتشمل المتوسط شرقا وجنوبا.<sup>1</sup> و يعد الإتحاد من أجل المتوسط المبادرة المنقحة التي أطلقها "ساركوزي" في حملته الانتخابية تحت شعار "لا حلم أوروبا دون حلم متوسطي" لقد طرحها عقب فوزه بالرئاسة على عدد من العواصم المتوسطية التي قام بزيارتها حمل آنذاك اسم "الإتحاد المتوسطي" قيل قبل أن تدخل قمة بروكسل الأوروبية تعديلات جوهرية عليها تقضي فكرة "ساركوزي" على إنشاء الإتحاد المتوسطي ينقل العلاقات بين ضفتي المتوسط إلى طور جديد، الإتحاد يريد تحويل الحوض المتوسطي إلى مساحة للتعاون والتكامل الاقتصادي تتقاسم فيه الدول المعنية ثمار علاقة أكثر حركية وازدهار.<sup>2</sup>

اجتماع مسؤولي عشر بلدان أوروبية في 13 ديسمبر 2010 في طرابلس لمناقشة مسألة الهجرة غير الشرعية، وخلص الاجتماع بأنه لا يمكن معالجتها لإجراءات أمنية فقط بل يجب إقامة مشاريع تنمية في الدول المصدرة للمهاجرين وإيجاد سوق العمل والإنتاج فيها لتشجيع المهاجرين على البقاء في بلدانهم الأصلية، وفي البيان الختامي حذر وبين العلاقة بين المجموعات الإرهابية والتدفقات الكثيرة للهجرة غير الشرعية والتأثير السلبي الكبير على أمن واستقرار أوروبا، كذلك أجريت قمة 6 أكتوبر 2012 اختتم قادة الدول العشر اجتماعهم على مدى يومين في مالطا حيث جاء في البيان الختامي ضرورة التصدي للأسباب العميقة للهجرة غير الشرعية وأن إدارة مسألة تدفق المهاجرين لا يمكن أن يتم فقط بوسائل المراقبة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-المكان نفسه.

<sup>2</sup>-المكان نفسه.

<sup>3</sup>شيوط، مرجع سابق، ص ص. 66،67.

ومنه يمكن استخلاص مجموعة من الأسباب التي جعلت الإتحاد الأوروبي يلجأ إلى تقليص مبادراته في إطار أوضاع إقليمية معينة والاكتفاء بجواره، ففي بداية القرن الواحد والعشرين ونهاية زمن الثنائية القطبية وحدث عدة تطورات في المجتمع الدولي وانتشار عدة أزمات أمنية كأحداث 11 سبتمبر 2001 وعدم تحقيق الأهداف المسطرة ضمن المبادرات الأوروبية السابقة في الحوض المتوسطي أي لم يتحقق موضوع استقرار المنطقة المتوسطية، هذا ما جعل دول الإتحاد الأوروبي تلتفت إلى جوارها وهذا رغبة في توسيع الإتحاد الأوروبي خاصة في 2004 أين وصل عدد دول الإتحاد إلى 27 دولة والتي نقلت حدودها إلى الشرقي والجنوبي وهذا بهدف أن يكون لها جوار آمن ومستقر بعيد عن التهديدات التي تمس استقرار وأمن أوروبا.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص. 67.

## المبحث الثاني: المبادرات ذات الطابع الجزئي لمواجهة الهجرة غير الشرعية

يعد حوار 5+5 من بين المبادرات الأوروبية ذات الطابع الجزئي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، حيث يتم التطرق في هذا المبحث إلى التعرف على نشأة هذا الحوار (5+5) وكيفية معالجته قضيه الهجرة غير الشرعية.

### المطلب الأول: نشأة حوار 5+5

هو استراتيجية جديدة للإتحاد الأوروبي التي بادر بها إتجاه الدول المجاورة له، فهي أوسع نطاق من مشروع برشلونة، يرجع أصله إلى بداية سنوات الثمانينات حيث طرحها الرئيس الفرنسي الأسبق "فرنسوا ميتران" خلال زيارته للمغرب في 1983، ليعود إليها في 1986 كل من رئيس الوزراء الايطالي "بتتينوكراكي" والاسباني "ف. قرونزليس"، وقد تجسدت هذه الفكرة بعد الاجتماع الذي انعقد بمرسيليا في فيفري 1988 والذي يعرف بالحوار 3+3 ولأنه ضم فقط الجزائر، المغرب، تونس، إيطاليا، اسبانيا، ليتطور تدريجيا إلى حوار 5+5 بعد انضمام ليبيا، موريتانيا، مالطا والبرتغال.

كان موضوع الهجرة مبرمجا في الدورة الثانية للحوار والتي كان من المفروض انعقادها في تونس 1992 التي تعطلت لعدة أسباب منها مشاركة كل من فرنسا واسبانيا وإيطاليا في حرب الخليج الثانية 1991، الأحداث السياسية التي عرفت الجزائر، الحصار الذي فرض على ليبيا، لينبعث الحوار من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية كل الدول يومي 25 و26 جانفي 2011 بلشبونة البرتغالية حيث وانتهى ببرمجة أول اجتماع له تحتضنه تونس يومي 5 و6 ديسمبر 2003.<sup>1</sup>

حيث تسعى الدول إلى خلق حوار حقيقي يركز في الأساس على المسائل ذات الاهتمام المشترك منها الهجرة، الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتبييض الأموال،<sup>2</sup> التي

<sup>1</sup> غزلاني، مرجع سابق، ص. 414.

<sup>2</sup> شيبوط، مرجع سابق، ص. 66، 65.

تنتج عن الهجرة غير الشرعية، ومن أجل إيجاد حلول لهذه الظاهرة انعقدت عدة اجتماعات أخرى من بينها اجتماع طرابلس 2010 وقمة مالطا في 2012.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص. 66.

## المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في إطار 5+5

تطرق في أول اجتماع له الذي احتضنته تونس إلى ملف الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالأمن في المنطقة الأورومغاربية داع إلى تنسيق الجهود والتكامل لمواجهة هذه الظاهرة الزاحفة إلى أوروبا، ومما جاء فيه نذكر ما يلي:

❖ لا يجب أن ننظر إلى أوروبا على أنها قلعة أو حصن مغلق على نفسها، وأن الحدود مفتوحة فقط لتتقل البضائع ورؤوس الأموال أما فيما يخص نقل الأشخاص فهي مغلقة

❖ إن تقوية وتشديد الإجراءات الأمنية لا يقضي نهائيا على الهجرة غير الشرعية بالرغم من طرد المهاجرين السريين بالحدود ومضاعفة المتابعات وتوقيفات لأن هذا لم يصل بعد إلى إفشال رغبة المهاجرين في الالتحاق بالصفة الأخرى للمتوسط.

❖ المطالبة بالمزيد من الإمكانيات والمساعدات التي تساعد لمواجهة الظاهرة، فمراقبة التدفقات ومواجهة الأمن يتطلب جهدا من طرف أوروبا.<sup>1</sup>

❖ زيادة إلى ذلك كان الهدف من الاجتماع هو إيجاد مقاربة شاملة ومشاركة ترمي إلى معالجة المشاكل من خلال التعاون فيلمسائل الأمن والهجرة كما ركزت أيضا على ضرورة محاربة الهجرة غير الشرعية، ومحاولة الاتفاق على عمل جماعي يضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين، ولأن العمل مع هذه الدول ضروري كي يتم إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم وذلك بموافقة دول العبور، كما جاء أيضا فيه الاقتراح على الدول المصدرة معاقبة الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى 20 عاما وغرامات مالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> غزلاني، مرجع سابق، ص ص 414،415.

<sup>2</sup> شيوط، مرجع سابق، ص ص 63-65.

❖ اجتمع قادة الدول والحكومات، خمس دول أوروبية وأخرى من المغرب العربي، يومي 5 و6 أكتوبر 2012 في مالطا لإعطاء نفس جديد للحوار في قمة هي الأولى منذ 9 سنوات يطلق عليها موضوع الثورات العربية، متطرقا إلى مختلف المواضيع على غرار الملف الأمني والدفاع والتعاون الاقتصادي وكذا إلى تقييم محاولات التعاون الأخرى مثل التربية والبيئة والطاقة. ففي المجال الأمني يهدف الحوار إلى إقامة تعاون أوثق بين الدول الأعضاء من خلال الحوار السياسي وتشجيع التسيير الأمثل للموارد بغيت تعزيز وتحقيق التنمية.<sup>1</sup>

❖ تعتبر هذه القمة التي عقدت لأول مرة منذ 9 سنوات في هذا المنتدى الذي أطلق في روما عام 1990 فضاء الحوار السياسي غير الرسمي تهدف إلى إعادة بعث المناقشات بين الدول العشر حول العديد من القضايا، توقف العنف وارساء الديمقراطية وحقوق الإنسان في المغرب العربي، وكذلك الازدهار التام، كما بينوا أن الحوار يفسح لنا المجال نحو تعاون وثيق والاستعمال العقلاني لكل الموارد المتوفرة في البلدان الواقعة جنوب المتوسط والاستجابة لمتطلبات شعوب المنطقة ذلك لأن ليس حدود تفصيل وإنما جبر يجمعنا جميعا.<sup>2</sup>

❖ وفي ختام القمة تطرق قادة الدول العشر المشاركة إلى القضية الحاسمة المتمثلة في الهجرة غير الشرعية وضرورة التصدي للأسباب العميقة لها والتعاون الفعال في ذلك، كما بين أيضا على أن السيطرة على مشكلة الهجرة السرية تتطلب تحركا يتم التشاور بشأنه للتصدي للأسباب العميقة لها مع إرساء لتضامن فعال وسريع وملمس.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-توفيق المدني، "قمة 5+5 في مالطا ومآزق الشراكة المتوسطية"، ص.1، في:

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ص.2. <http://www.wahadaijamiya.org/issuess/131/tmadini.htm>، تاريخ الإطلاع: (03/06/2018 ، 13:00).

<sup>3</sup>-المكان نفسه.

❖ أعلن الرئيس التونسي "المنصف المرزوقي" في اختتام القمة قرار المنتدى بتشكيل قوة عمل مشترك لتجميع الطاقات للتصدي للهجرة السرية من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدانه الشمالية والتي وصفها بأنها أولوية ملحة قصوى.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>-المكان نفسه.

## خلاصه الفصل الثاني

تسعى كل دول العالم لمكافحة الهجرة غير الشرعية بكل أساليبها، وخاصة دول الضفة الشمالية للمتوسط التي عرفت تزايداً كبيراً في عدد المهاجرين الصادرة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط، إلى محاولة إيقاف المد المتزايد من المهاجرين بقيامها بمبادرات للحد من هذه الظاهرة ومخاطرها وذلك بمشاركة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط ومنه فإن الفرضية القائلة بأن: "كلما تعددت المبادرات وزاد التنسيق بين الأطراف المتوسطة كلما كانت نتائجها ايجابية في مجال مكافحة الهجرة" لا تنطبق مع الواقع لأن البرامج التي أعدتها دول الإتحاد الأوروبي باءت بالفشل ولم تكن في المستوى المطلوب ولم تحقق نتائج ايجابية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية لأنها لم تحقق الأهداف المسطرة من قبل.

الفصل الثالث:

واقع و مستقبل

الهجرة غير

الشرعية في المتوسط

## تمهيد

سنحاول في هذا الفصل دراسة واقع ومستقبل الهجرة غير الشرعية في المتوسط، حيث يتم تقييم المبادرات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ذات الطابع الشامل وكذا الطابع الجزئي وعرض مختلف السيناريوهات المفسرة لمستقبل الهجرة غير الشرعية والأوضاع الراهنة في الحوض المتوسطي، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ويتمثلان في ما يلي:

المبحث الأول: واقع وتقييم المبادرات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: مستقبل الهجرة غير الشرعية.

## المبحث الأول: واقع وتقييم المبادرات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى معرفة الواقع وتقييم المبادرات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية منها الطابع الشامل الطابع الجزئي.

### المطلب الأول: واقع وتقييم المبادرات الشاملة

تقوم غالبية السياسات التي طرحها الإتحاد الأوروبي على مقاربات تقنية أو معالجة أمنية تهمل الأسباب وتتجاهل الظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية إذ تقوم بإنشاء معسكرات لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء، بإنشاء فرق للتدخل السريع، إذ يبدو هذا النوع من الحلول مكلفا جدا وهناك اتفاقيات ثنائية بين دول مثل إيطاليا وليبيا وأخرى بين الإتحاد الأوروبي من جهة ومصر والمغرب والجزائر من جهة أخرى، يدفع هذا الإتحاد بموجبها ملايين الدولارات من أجل مشروعات تتعلق برفع قدرات الحراسة على الحدود والقيام بحملات إعلامية للتحذير من مخاطر الهجرة غير الشرعية.<sup>1</sup>

الإتحاد الأوروبي يدفع أموالا طائلة ولكن في طريق الخطأ إذ يفترض به التركيز على دعم مشروعات تنموية يكون عمادها مؤسسات المجتمع المدني لاسيما في القرى والأرياف، أما في ما يتعلق بالحل الأمني فقد أثبتت التجارب أنه لا يؤدي إلى نتائج ايجابية، علما بأن الكثير من اقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي يجني أرباح طائلة من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من شمال إفريقيا ويتم ذلك من خلال عملهم في السوق السوداء التي لا تشهد عقوبات رادعة في حق من يقوم بتشغيلهم واستغلالهم، وهذا ما يمثل تناقض أو ازدواجية في موقف الإتحاد الأوروبي الذي يرفض هؤلاء المهاجرين في العلن، ويستفيد منهم في الخفاء دون أن يمنحهم في المقابل أية ضمانات أو حقوق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -شوقي نيا، صبرين بوعكاز، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط - دراسة حالة المغرب نموذجا-، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2016)، ص. 101.

<sup>2</sup> -المرجع نفسه، ص. 102.

كما أن هذه الإجراءات الأمنية المشددة قد فشلت في تحقيق هدفها المتمثل في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهو ما أكده الباحث "شتيفانآلشر" من معهد دراسات الهجرة المقارنة، إذ يقول أن هذه الإجراءات لن تؤدي سوى تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس إلى وقفها، فعلى سبيل المثال وبعد تشديد المراقبة على مضيق جبل طارق، يتبع المهاجرون الآن طريقا بحريا آخر شرق الأندلس بجنوب اسبانيا، ونظرا لصعوبة الطريق وسوء حالة المركبة يتعرض الكثير منهم إلى الغرق وهو ما يؤدي إلى خلق عصابات أكثر احترافية لتسهيل عملية نقل المهاجرين ولكن بتكلفه أعلى وبالتالي تحقق الإجراءات المشددة للاتحاد الأوروبي نتائج عكسية مناقضة لتلك المتوخاة، في حين تبقى الرئيسية مثل الفرق الهائل في الوضع الاقتصادي بين الدول الأوروبية وأوطان المهاجرين بدون إصلاح، كما يبقى الطلب في سوق العمل الأوروبي مرتفعا للحصول على عماله رخيصة.<sup>1</sup>

وعليه فإن مقارنة الاتحاد الأوروبي موضوع الهجرة من زاوية تقوم على مصالحه فقط واعتماده سياسة "إغلاق الحدود" ولا يمثلان الحل الملائم، فهذا الأخير يكمن في دراسة أسباب الهجرة غير الشرعية في الدول "المصدرة" لها، وفي وضع سياسات تحد من الظروف والعوامل التي تؤدي إلى زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين، بعبارة أخرى يجب قيام مشروعات تنموية بدلا من إقامة "حراسات أمنية" هذا ما عبرت عنه صراحة مفوضية العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي "بينيتا فيريرو فالندر" بقولها: "كلما أمكننا تطوير منطقة الجنوب بدرجة أكبر، كلما قلت الهجرة غير الشرعية، في كلما ضاعفنا من الرخاء انحصر الإرهاب وتدننت الجريمة"، وفي ضوء توقيع اتفاقيات الشراكة الأوروبيةمتوسطية وسياسة الجوار، فمن الضروري تعميق الحوار والتشاور بين البلدان "المصدرة" للهجرة غير الشرعية وتلك "المستقبلة" لها حول أسباب الهجرة ودوافعها ليس فقط من باب القضاء على تيارات الهجرة غير المنظمة،<sup>2</sup> وإنما وقف رؤية شمولية المعالم تساعد في اتخاذ إجراءات

<sup>1</sup>-المكان نفسه.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه،ص ص 102، 103.

تنموية حقيقية تفتح المجال لشراكة فعلية تأخذ في الاعتبار تبادل المنافع وتشابك المصالح، حتى لا تظل الشراكة حبيسة التبادل السلعي والتعامل التجاري، وقد عادت الإجراءات "الأمنية" التي اتخذتها مؤخرا حكومات أوروبية عدة في حق المهاجرين غير الشرعيين طرح ملف الموقف الأوروبي من الهجرة، ووضعت على بساط البحث مسألة التعاطي الأوروبي مع هذه الهجرة.<sup>1</sup>

غير أن العديد من الخبراء قد شككوا في جدوى تلك الإجراءات، ومنهم "ماريولانا" المسؤول في الإتحاد الدولي لحقوق الإنسان، الذي قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين في العالم حاليا حوالي أربعة ملايين مهاجر، على الرغم من جميع الإجراءات الأمنية والنفقات العسكرية الكبيرة التي يخصصها كل من الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي للسيطرة على الهجرة غير الشرعية أو التخفيف منها، مشيرا إلى الدور الكبير الذي ينهض به المنظمات الحقوقية من أجل وضع حد لتجارة البشر عبر المتوسط وضمان حق بناء الضفة الجنوبية في السفر إلى أوروبا والإقامة فيها من دون تعقيدات، منوها بعمل المنظمات الإنسانية على تحسين أوضاع المهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا بصورة غير قانونية ومعالجة ملفاتهم مستديلا بتجربة المنظمات الإيطالية في هذا المجال.<sup>2</sup>

أما مسؤول الهجرة في اليونسكو "بول دو قشتنير" الذي يشارك في ورشة تونس، فقد أكد من جانبه على أن الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية غير فعالة، مقترحا فكرة "الهجرة بلا حدود" كحل لتجاوز الاختناقات الحالية، وإدماج ملف الهجرة في الحوار السياسي والثقافي بين دول الجنوب وبلدان الشمال، مشددا على أن جميع "التضييقات والقيود" التي تقررت بشأن المهاجرين "مناقضة تماما للإعلان العالمي لحقوق الإنسان"،<sup>3</sup> مؤكدا أن الإجراءات الأمنية والقنصلية التي تتخذها الدول الأوروبية في حق

1-المكان نفسه.

2-المرجع نفسه، ص.103.

3-المكان نفسه.

المهاجرين القادمين من شرق أوروبا وجنوب المتوسط لم تستطع الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، إذ أن أعدادهم إلى ارتفاع، داعيا إلى تكوين حركات وجمعيات حقوقية وسياسية وثقافية في جميع الدول تعمل على إلغاء العراقيل والقيود التي تحد من حق السفر، مقترحا في هذا السياق تأسيس حركة يطلق عليها اسم "هجرة بلا حدود" أسوة بمنظمة "أطباء بلا حدود" و"محامين بلا حدود".<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>-المكان نفسه.

## المطلب الثاني: واقع وتقييم المبادرات الجزئية

يهدف الحوار الأورومغاربية إلى إقامة تعاون أوثق بين الأعضاء الخمسة في الإتحاد الأوروبي وبلدان إتحاد المغرب العربي الخمس من خلال الحوار السياسي وتشجيع التسيير الأمثل للموارد بغيت تعزيز الاستقلالية الإقليمية وتحقيق التنمية، لكن المعوقات الأساسية التي شكلت في السابق سدا منيعا في تفعيل هذه الشراكة، كملف الأمن والهجرة السرية التي لم تبلور الشراكة سياسة مشتركة معالجتها، بل اكتفى الإتحاد الأوروبي بإرغام إسبانيا وإيطاليا بالقيام بدور الشرطي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، ويقول لنا الباحث في مؤسسة كومياس الإسبانية/الرباط، السيد "بدر كاناليس" بأنه إذا لم يكن لدى أوروبا موقف مشترك تجاه الهجرة لأن هذه المشكلة ليست ذات طابع اقتصادي فقط، وليست نتاجا عن الحاجة للبحث عن العمل، بل هناك أسباب أخرى أكثر عمقا ذات طابع اجتماعي وثقافي والانجذاب نحو عالم يعتقد أنه يمكن أن يتنافس فيه بصورة أفضل ويمكن العيش فيه بلا خوف، والهروب من الفقر والبؤس اليوم أو يمكن تحقيق النجاح فيه والعودة إلى الوطن مرفوع الرأس، فالصور المؤلمة والمحنة للناس المعتقلين والموقوفين في الحيكيراس أو لمبيدوزا وهي دائما ذات الصور، وجوه لشباب رجال ونساء مكبوتين ومحبطين قرروا أن يبلغوا أو يحصلوا على فرصة جديدة فيلقون أنفسهم في البحر.<sup>1</sup>

ومازالت دول الإتحاد الأوروبي تغيب المعالجة الجزرية عبر الشراكة للأسباب الحقيقية التي قادت إلى انعدام الأمن، وتدفق الهجرة غير المنضبطة، والبطالة وعدم كفاية التعليم والتأهيل، ومستويات المعيشة المتدنية، وتطور الايدولوجية المبنية على التعصب، واللاتسامح، والعنف، والإرهاب. ألم يكن المفروض من الشراكة الأوروبية-المتوسطة أن تعطي البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية والعلاقات بين ضفتي المتوسط الاهتمام الذي يستحقه؟<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-المدني، مرجع سابق، ص ص. 1-12.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ص 12.

## المبحث الثاني: مستقبل الهجرة غير الشرعية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تحديد السيناريوهات المفسرة لمستقبل الهجرة غير

الشرعية، وتتمثل في ما يلي:

### المطلب الأول: السيناريو الخطي

يعد السيناريو الخطي أو الإتجاهي من السيناريوهات الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن لإتجاه وصورة الظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي الحاضر على المستقبل.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة إلى الأوضاع السائدة في سوريا وليبيا (الربيع العربي) وهي أحسن مثال لهذا السيناريو.

### 1. الثورة الليبية:

أدى انتشار العنف في ليبيا والقمع المفرط والتدخل الدولي المسلح إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص، حيث يفر بعضهم إلى الحدود البحرية، البعض الآخر يذهب ليجد الحماية في تونس ومصر. ففي مارس 2011 أكد المجلس الأوروبي على إدارة الهجرة القادمة من الدول المجاورة للجنوب على أولويتين في أجندة الدول الأوروبية، حيث تتمثل الأولى في تعزيز الحدود الخارجية، أما الثانية هي الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة على استقبال المهاجرين، حيث كان في بداية الثورة الليبية لم تقم المفوضية الأوروبية بأي مبادرة تستند على ما ينص عليه قانون الإتحاد الأوروبي في إطار اللجوء، وخاصة في توجيهات المجلس CE/55/2011 التي تنص بمنح الحماية المؤقتة في حالة تدفق أعداد كبيرة من الأشخاص،<sup>2</sup> وفي مارس 15 مارس 2011 تم إعادة مركب اقترب من سواحل صقلية وعلى

<sup>1</sup>-خديجة بقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014)، ص.124.

<sup>2</sup>-المكان نفسه.

متته حوالي 1800 مهاجر من سواحل ليبيا التي كانت تقي حالة حرب، من قبل السلطات الإيطالية وهو ذاته إجراء الطرد الذي قامت به عام 2003، عندما اشتكت عدم كفاية التعويضات للمسؤوليات التي تتحملها كمركز متقدم في الإتحاد، وعدم عدالة معايير دبلن التي أعيد صياغتها من نفس العام، أين توصلت آنذاك إيطاليا إلى اتفاق مع النظام الليبي لتنظيم الترحيل الجماعي للأشخاص الذين يصلون إلى لمبيدوزا مع تدرع المفوضية بغياب الصلاحيات لفرض عقوبات على الانتهاكات المحتملة ضد قانون الإتحاد الأوروبي. وفي عام 2009 اشتكت إيطاليا من عجز الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية في إدارة التدفقات المختلطة القادمة من سواحل ليبيا.<sup>1</sup> وهنا تكرر ذات السيناريو مع ثورات الربيع العربي إذ وافق المجلس على طلب إيطاليا في 12 أبريل 2011 على تعزيز صلاحيات الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية وتعديل إطارها القانوني، كما أوصت بذلك المفوضية من نفس العام، حيث صرح وزير الشؤون الخارجية الفرنسي في قوله: "إن تعزيز الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية يهدف إلى مساعده الأشخاص في عرض البحر من أجل إعادتهم فورا إلى نقطة الانطلاق وليس إرسالهم إلى الأراضي الأوروبية".<sup>2</sup>

على الرغم من إقرار البرلمان الأوروبي بتسوية الأزمة الإنسانية في شمال إفريقيا وبأن الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود لا يمكنها أن تكون الأداة الرئيسية لمواجهة تدفقات الهجرة القادمة من المنطقة، ودعا المجلس الأوروبي إلى تطبيق خطة عمل لتوزيع اللاجئين بالمنطقة استنادا إلى بند التضامن الوارد في المادة 30 من معاهده سير العمل بالإتحاد الأوروبي (TFEU) ومساعدة الأشخاص النازحين وفقا لأحكام توجيهات المجلس CE/55/2011، إلا أنه لم يتم تنفيذها،<sup>3</sup> وهنا نلاحظ أن الحماية المؤقتة المشار إليها في

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص ص. 124،125.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ص. 125.

<sup>3</sup>-المكان نفسه.

الوقت الذي كان فيه الإتحاد الأوروبي متضامنا مع جيرانه في الشرق هي أفضل أداة تتكيف مع الوضع الحالي، ولكن بما أنها مشروطة بمبادرة المفوضية فإن الرد الجماعي يبقى حبيس هذه الأخيرة، أما فيما يخص التضامن في باب اللجوء، فتم تجاهله من قبل المجلس الذي يدعم تعهيد الحماية بطريقة مغايرة في ضوء ما حدث في شمال إفريقيا في بداية العام. مثل الإتحاد الأوروبي شريكا رئيسيا داعما لليبيا في العملية الانتقالية التي شهدتها ليبيا ومع انتخابات يوليو 2012، من خلال برنامج شامل يهتم بدعم الإدارة العامة والهجرة والمجتمع المدني والخدمات الاجتماعية والأمن.<sup>1</sup>

## 2. الثورة السورية

كان خروج السوريين إلى الشوارع بحثا عن الحرية والديمقراطية راغبين في تغيير الوضع القائم في سوريا ضد نظام سياسي مستبد وتسلطي قام لكل الحقوق، حيث كان رد فعل هذا الأخير (النظام السياسي السوري) هو استخدام كل أنواع الأسلحة الفتاكة وحتى المحرمة دوليا ضد المدنيين العزل مما اضطره الشعب السوري إلى الهروب من الموت المباشر، حيث بدأت عمليات اللجوء والنزوح بعد استخدام النظام الاستبدادي العنف المفرط بالسلحوا لاعتقال اختطاف والاعتصاب في التعامل مع الثورة السورية السلمية، ومن أسباب الهجرة إلى أوروبا هي:

1-العنف المفرط.

2-سياسة المجازر المنهجية.

3-سياسة الاغتصاب المنهج والمدرّوس من خلال خطف البنات والفتيات والتحرش الجنسي.

4-سياسة التجنيد الإجباري.

5-القصف المنهج والمدرّوس.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-المكان نفسه.

<sup>2</sup>- محمد محمود، أسباب الهجرة السوريين على طاولة مفاوضات الدول الأوروبية"، ص. 1، في: <news-show>[orient-news.net](http://orient-news.net)، تاريخ الإطلاع: (2018/05/03، 10:00).

- 6-تحويل سوريا من سجن انفرادي إلى مسلخ جماعي بحق الشعب السوري ورفع شعار ((إما الأسد أو نحرق البلد)).
- 7-وعد أن لا يسلم البلد إلى أهلها إلا كما استولى عليها والده المقبور في السبعينات وكان عدد السكان حوالي 8 ملايين.
- 8-فتح أبواب سوريا على مصراعيه لجذب الإرهابيين من كل حذب وصبوب من الميليشيات التكفيرية والإرهابية الشيعية السنية.
- 9-تجنيد القاصرين والقاصرات.
- 10-الوضع الاقتصادي العام والذي دفع الكثير إلى مغادرة سوريا دون وجود خطر مباشرة على حياتهم، نتيجة توقف حركة التجارة والاقتصاد بشكل عام ووصول نسبة البطالة إلى أكثر من 90% بالتوازن مع الارتفاع الجنوني في الأسعار وتوقف الخدمات العامة.
- 11-الحصار الممنهج في بعض المدن والمناطق مما اضطر الأهالي إلى إيجاد مخرج آخر خارج البلد أو مناطق أخرى في سوريا.
- 12-الصعوبات والمشكلات التي يواجهها اللاجئون السوريون في دول الجوار هي التي تدفعهم إلى المخاطرة بحياتهم وأموالهم عبر اللجوء إلى طرق غير شرعية للهجرة إلى أوروبا وتؤدي في كثير من الأحيان إلى وفاة العديد منهم.
- 13-فقدانهم الأمل في إيجاد الحل للصراع في سوريا بعد كل الدمار والخراب
- 14-تخاذل المجتمع الدولي في إيجاد حل للقضية السورية ولشعب ناضل من أجل الحرية والديمقراطية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص.2.

## المطلب الثاني: السيناريو التفاوضي

على خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية تحدث كذلك ترتيباً جديداً في أهمية ونوعية المتغيرات المتحركة في تطور الظاهرة، وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة، مما يسمح من بلوغ الأهداف التي لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.<sup>1</sup> وتجدر الإشارة إلى مبادرة ألمانيا في حل الأزمة السورية والتعامل بعقلانية مع اللاجئين السوريين.

### -الدوري الألماني تجاه قضية اللاجئين السوريين:

ساهمت ألمانيا في عام 2012 و 2013 بتقديم مساعدات تنمية وإنسانية تجاه الشعب السوري بنحو 440 مليون يورو، الذي عان من ويلات الصراع في سوريا، حيث عدد منظمات منظمات عالميتان ألمانية ودولية دول الإتحاد الأوروبي لفتح أبوابها أمام اللاجئين السوريين الفارين من ويلات الحرب وطالبتا الحكومة الألمانية بتسهيل إجراءات الدخول للسوريين الذين لديهم أقارب في ألمانيا، وتسهيل تصاريح العمل والدراسة.<sup>2</sup> كم عقدت المنظمات الدولية منهم منظمة العفو الدولية ومنظمات برو أزيل الألمانية مؤتمرات لدعوة الحكومة الألمانية بوضع قوانين خاصة باللاجئين، فتصدر قرار المستشار الألمانية "انجيلا ميركل" بالسماح لـ 5000 شخص سوري بالدخول إلى ألمانيا، إلا أن المنظمات قد اعتبرت أن هذا العدد ضئيل جداً مقارنة بما يجري على الساحة الدولية من مهازل إنسانية في حق اللاجئين في ألمانيا نحو 50 ألف لاجئ طبقاً لإحصائيات كلا من الفرع الألماني لمنظمة العفو الدولية ومنظمة برو أزيل الألمانية المعنية بشؤون اللاجئين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>بتقة، مرجع سابق، ص 138.

<sup>2</sup> - ياسمين أيمن، محمد عبد الله، السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين - دراسة حالة اللاجئين السوريين - "ص 38، في: [democratica.de](http://democratica.de)، تاريخ الإطلاع: (2018/05/03، 12:00).

<sup>3</sup>-المرجع نفسه، ص 39.

بلغ عدد طلبات اللجوء في ألمانيا حوالي 203 آلاف طلب حتى يونيو 2015، نصف تلك الطلبات من السوريين والنصف الآخر من دول البلقان، ولقد عملت الحكومة الألمانية على استيعاب هؤلاء اللاجئين، فالمواطنين الألمان لم يعتادوا على رؤية النائمين في الحدائق العامة فقامت الحكومة بتحويل كثيرا من الملاعب والمدارس إلى ساحات استقبال لهم، كما قامت بعض الشركات الألمانية بتقديم المباني غير المأهولة للاجئين للإقامة بها، ومع زيادة البرد ودخول الشتاء قامت الحكومة بزيادة الميزانية المخصصة للاجئين لبناء أماكن صالحة للإقامة لهم، حيثلعبه ألمانيا دور القائد بين دول الإتحاد الأوروبي منذ ظهور أزمة اللاجئين السوريين، حيث عبرت المستشارة الألمانية "انجيلا ميركل" عن أنه بدون قيادة رشيدة فان الدول الأوروبية سوف تقشل في حل تلك الأزمة التاريخية<sup>1</sup>.

ولقد عبرت عن ذلك أثناء إلقاء كلمتها أمام البرلمان الألماني بأنه من خلال التعاون الأوروبي سوف تحل تلك الأزمة، وطالبت الدول الأوروبية باستقبال مزيد من اللاجئين السوريين، ولقد استقبلت ألمانيا بدورها أكبر عدد من اللاجئين السوريين وبسطت شروط الدخول لأراضيها بشكل كبير والذي ساهم في دعم موقف المستشارة الألمانية "انجيلا ميركل" هو ميل الرأي العام الألماني لمساعدة طالبي اللجوء خاصة من الدول التي عانت من الحروب الأهلية مثل سوريا، وذلك على عكس توجهات الرأي العام الأوروبي حيث مالت كثير من الدول إلى غلق حدودها في وجه اللاجئين، وذهبت بعض الآراء بأن تبني المستشارة الألمانية لسياسة الباب المفتوح هو لغرض اقتصادي ألماني، فإنه من المعروف انخفاض معدل المواليد الألماني وارتفاع نسبة العجائز ومع زيادة تدفق اللاجئين سوف تساهم في حل تلك المشكلة.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص ص.39،40.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه،ص.40.

كما أن موقف الأحزاب اليمينية مثل حزب النازية الجديدة حتى لو "Nationaliste" أو حزب القوميون "Neo-Naziles" كان معارضا لفكرة استقبال مزيد من اللاجئين إلا أنه ليس له دور كبير في التأثير على السياسة الألمانية مثل فرنسا على سبيل المثال، إلا إنه في لحظة من اللحظات تغير الموقف الألماني حيث صدر قرار يقتضي بعودة اللاجئين إلى الدولة الأولى التي دخلوها طبقا لاتفاقية دوبلن إلا أنه قد تغير هذا القرار بعد أسبوعين لتسمح للاجئين بالإقامة على الأراضي الألمانية.<sup>1</sup>

### -التنديد ببعض ممارسات دول الإتحاد الأوروبي

لقد قامت كلا من المنظمتين برصد انتهاكات الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا واليونان حيث سوء أحوال المعيشة بالنسبة للاجئين وعدم تقديم الخدمات والمساعدات لهم وتركهم في العراء وإعادة نسبة كبيرة منهم إلى البحر مره أخرى أو سجنهم إن دخلوا البلاد، وقامت المنظمتان بالدعوة إلى وضع قانون يسمح للاجئين بحرية التنقل داخل الأراضي الألمانية ويعطيه الحق بجلب أطفاله وأسرته بمجرد وصوله وعدم إعادته مرة أخرى إلى الأراضي الإيطالية. كما دعا المسؤولون ألمانيا بضرورة بذل الجهود لإقناع الدول الأوروبية الأخرى باستقبال مزيد من اللاجئين في ظل تلك الكارثة الإنسانية التي تجتاح دول العالم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-المكان نفسه.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه،ص.41.

## المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي

يمثل السيناريو التشاؤمي حجز النظام عن الاستمرار أو فقدانه القدرة على الاستمرار، وتقوم الفكرة المركزية للسيناريو على سلسلة من الفرضيات الاحتمالية القائمة التالية: "إذا" فإن بمعنى إذا حدث (س) فإن النتيجة ستكون (ص)، أما إذا حدث (أ) فإن النتيجة وستكون (ب).<sup>1</sup>

وهنا تجدر الإشارة إلى الدمار الذي مس اقتصاديات الدول المتضررة في أحداث الربيع العربي كانهخفاض أسعار النفط وانتشار جماعات إرهابية وغيرها من السلبيات التي خلفها.

وفيما يتعلق بتدهور الأوضاع الاقتصادية جراء الاستقرار يمكن اخذ ليبيا أحسن مثال عن ذلك، حيث كان الاقتصاد الليبي الذي بلغ 80 مليار دولار عام 2010 خلال السنوات السبع من أزمات متكررة، فوفقا للبنك المركزي الليبي تراجعت إيرادات النفط والتي يطلق عليها "أم الأزمات" بنسبة وصلت إلى 90% خلال 5 سنوات الماضية، وبلغ إجمالي الخسائر حوالي 160 مليار دولار، وارتفعت معدلات الفقر في الدولة الغنية بالنفط إلى أكثر من 2,5 مليون ليبي على حافة خط الفقر، إضافة إلى نحو 435 ألف متشرد داخل البلاد، ورغم بلوغ نسبة النمو في 2012 إلى 100% إلا أنه وصل إلى مرحلة سيئة، فالتوقعات الايجابية بالنسبة لصندوق النقد الدولي تشير إلى أن مرحلة النمو قد تصل إلى 12%.<sup>2</sup>

ومن أهم ملامح ما بعد الربيع العربي بروز تنظيم داعش الإرهابي في الشرق الأوسط، وقد حقق هذا التنظيم نقلة نوعية في مسارات عمله، على المستويات الإيديولوجية والعسكرية والتقنية،<sup>3</sup> كما أن آفاق طموحه تختلف عن كل ما سبق لدى التنظيمات

<sup>1</sup>-بنتقة، مرجع سابق، ص. 38.

<sup>2</sup>-"تورات الربيع العربي تأنهية بين الإزهاب وأذبال الأنظمة الاستبدادية"، ص. 1، في: [muwatinmagazine.net>archives](http://muwatinmagazine.net>archives)، تاريخ الإطلاع: (13:00، 2018/05/07).

<sup>3</sup>-"أسباب بروز الإزهاب وزيادة قوته بعد الربيع العربي"، ص. 1، في: [katehon.com>article>sbb-brwz-irhb-wzyd-bd-irby-orby](http://katehon.com>article>sbb-brwz-irhb-wzyd-bd-irby-orby)، تاريخ الإطلاع: (14:00 ، 2018/05/14).

والجماعات الإرهابية في العالم،<sup>1</sup> حيث هناك تنظيمات إرهابية ظهرت لأسباب خاصة بالإحباط من الواقع السياسي أو الاجتماعي كما في مصر وتونس ويعود ظهورها إلى تراجع هيبة الدولة وضعف المؤسسات الأمنية، وخروج بعض المساجين الأمنيين الثورات، أما في ليبيا فالحالة ترتبط بحدوث انقلاب أمني نتيجة لسقوط النظام وظهور حاله اللادولة.<sup>2</sup>

بعد أحداث الحروب الأهلية في الوطن العربي انتشرت عدة آفات تهدد أمن واستقرار دول البحر الأبيض المتوسط، منها شبكات التهريب وأبرز مثال عن ذلك هي ليبيا التي أصبحت ساحة التهريب، مقسمة وبدون حكومة وتخضع لنفاذ الميليشيات، حيث يجري الاتجار بالبشر والوقود والسلاح وتنتهك حقوق الإنسان.<sup>3</sup>

مما سبق يمكن القول بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعتبر من بين النتائج التي خلفتها أحداث الربيع العربي خاصة في كل من سوريا وليبيا وتونس، حيث شهدت بعض الدول الأوروبية ارتفاع في عدد اللاجئين هروبا من ويلات الحرب، مما جعل بعض الدول الأوروبية محاولة وضع حلول ومعالجة هذه الأزمات مثل ألمانيا التي حاولت تقديم حل سلمي في سوريا ودعت المجتمع الدولي عامة والدول الأوروبية خاصة إلى إيجاد حل لها، ويمكن الإشارة إلى التدخل العسكري في ليبيا من طرف حلف الشمال الأطلسي (NATO) لحل هذه الأزمة، لكن هذه المبادرات باءت بالفشل ولم تحقق الهدف المطلوب، حيث تدهورت أوضاع اقتصاديات الدول العربية منها انخفاض أسعار النفط، انتشار مختلف الآفات الاجتماعية كالإرهاب والتهريب والاتجار بالبشر التي تهدد بأمن واستقرار الدول المتضررة من الثورة وكذا الدول الأوروبية خاصة ألمانيا التي استقبلت الحصة الكبرى من اللاجئين، ثم قابلتها معارضة شديدة من قبل الجبهة الداخلية ضد سياسة "انجيلا ميركل".

1- المكان نفسه.

2- {تبعات الربيع العربي} ميليشيات مسلحة وفوضى ودمار"، ص.1، في:

<http://aawsat.com/home/article>، تاريخ الإطلاع: (14:00، 2018/05/14).

3- "7 أعوام على الربيع العربي، الكابوس الليبي: تهريب البشر وتهديد جهادي"، ص.1، في: [www.hafrvat.com](http://www.hafrvat.com)، تاريخ

الإطلاع: (15:00، 2018/05/14).

### خلاصه الفصل الثالث:

تعد المبادرات الأوروبية التي قامت بها الدول الضفة الشمالية للمتوسط بمشاركة مع دول الضفة الجنوبية سواء كانت مبادرات ذات طابع شامل أو جزئي لم تحقق نتائج ايجابية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومنه فان الفرضية القائلة بأن: "كلما استمر الوضع المزري في دول الجنوب كلما زادت الرغبة في الهجرة " لا تنطبق مع الواقع لأن كل هذه المبادرات باءت بالفشل، ومازال بعض دول الضفة الشمالية للمتوسط تشهد ارتفاعا في عدد المهاجرين غير الشرعيين لأنها لم تعالج جذور الظاهرة، وكان من المفروض أن تعالج الأسباب الدافعة للهجرة السرية كتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لانخفاض الرغبة في الهجرة إلى الدول الأوروبية.

# الختامة

تعد الهجرة غير الشرعية من المسائل التي أصبحت تقلق العالم بأسره لاسيما دول الضفة الشمالية للمتوسط، حيث أصبحت تهدد استقرارها ، و هذا راجع إلى الظروف الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية التي تعيشها الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين لاسيما دول الضفة الجنوبية للمتوسط، الشيء الذي يجعلهم التفكير بالحل الذي يناسب هذا الوضع ، و خاصة بعد الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية، حيث أصبحت هذه الظاهرة تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، حيث دفعت الدول الأوروبية إلى وضع مبادرات و خطط لمحاولة إيقاف المد المتزايد من المهاجرين الشيء الذي يهدد استقرار دول الضفة الشمالية في جميع المجالات سواء الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية أو الأمنية، لكن هذه المبادرات باءت بالفشل و لم تكن في المستوى المطلوب لأن لم يتم معالجة الظاهرة من جذورها و محاولة تحسين كل الأوضاع ساء الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي لانخفاض الرغبة في الهجرة إلى أوروبا.

و بعد دراسة مختلف أبعاد الهجرة غير الشرعية و التدابير المتخذة لمكافحتها ،خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية:

-تعد الظروف المتدهورة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي و كذا الأمنية التي تشهدا دول الضفة الشمالية للمتوسط من بين الأسباب التي تدفع شعوبها إلى الهجرة غير الشرعية.

-تعد مبادرات الدول الأوروبية و خاصة دول الضفة الجنوبية للمتوسط للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية برامج فاشلة و لم تكن في المستوى المطلوب لأنها لم تحقق الأهداف المسطرة من قبل.

-فشل المبادرات التي قامت بها دول الضفة الشمالية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط و لم تحقق نتائج إيجابية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية لأن مزال بعض دول الضفة الجنوبية للمتوسط تشهد ارتفاعا في عدد المهاجرين غير الشرعيين.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع:

\*بالغة العربية:

1. الكتب:

- 1-الحسن ،محمد نور عثمان و الكريم المبارك ياسر ،عوض.الهجرة غير المشروعة والجريمة(الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008).
- 2-السيراني، عبد الله سعود.العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم(الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2010).
- 3-الشهاوي ،عبد الحميد طارق.الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية، (الإسكندرية:دار الفكر الجامعي، 2009).
- 4-صاغور، هشام.السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010).
- 5-عبيدات وآخرون،محمد.منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات(عمان، دار وائل للنشر، ط.2، 1999).
- 6-فرج،يوسف أمير.الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية( القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011).
- 7-مجهول.أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1990 2008) بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

2.المقالات و الدراسات (المجلات):

- 1-بن علي،طيب. "هجرة الأدمغة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ع.2، 1996.
- 2-حروري ،سهام."الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"،مجلة الفكر، ع.5، 2012.

3- شرابي، عبد العزيز. "إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع.5، 2008.

### 3- الدراسات غير المنشورة:

أيمن، حبيبة وبوخلوط، حنان. الاتحاد الأوروبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تبسة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016).

2- بنتقة، خديجة. السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013).

3- برد، رتيبة. الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009/2008).

4- حمزاوي، جويدة. التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010).

5- ختو، فايزة. البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2010).

6- ذياب، شوقي وبوعكاز، صبرين. البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط - دراسة حالة المغرب نموذجا -، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015).

7- ساند، رشيد. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من المنظور الأممي الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011).

8-سمارة، فيصل. البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط 1995-2008، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

9-صايش، عبد المالك. التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة عنابة: كلية الحقوق قسم القانون العام، 2006/2007).

10-يحياوي، سهام. أمنة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014).

#### 4. المواقع الإلكترونية:

##### 1. المواقع الإلكترونية المصنفة حسب صاحب المقال:

أيمن، ياسمين وعبد الله، محمد. "السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين - دراسة حالة اللاجئين السوريين -"، في: [democratica.de](http://democratica.de). تاريخ الإطلاع: (2018/05/03) 12:00.

2-الجمال. أحمد مختار. "الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراتهِ ومستقبله"، في: <http://mokhtarelgammal.typepad.com>. تاريخ الإطلاع: (2018/05/22، 18:00).

3-الربيعي، أثمار كاظم. "الفدرالية الألمانية والمشروع الفدرالي المقترح في العراق. دراسة مقارنة" في: <http://iasj.net>. تاريخ الإطلاع: (2018/05/14، 12:30).

4-شيوط، بشرى. "تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي"، في <http://www.bchaile.net/mas/index.php?option=comcontex&viw=a>

rticle&id=277:-immch-&catid=12:2010-12-09-22-56-

15&itemid=10. تاريخ الإطلاع: (2017/05/22، 13:00).

5-محمود، محمد. "أسباب الهجرة السوريين على طاولة مفاوضات الدول الأوروبية"، في: orient-news.net>news-show. تاريخ الإطلاع: (2018/05/03، 10:12).

6-المدني، توفيق. "قمة 5+5 في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية"، في: http://www.wahadaijamiya.org/issuess/131/tmadini.htm. تاريخ الإطلاع: (2017/05/03، 13:00).

7-وداد غزلاني، "السياسات التعاونية بين المجموعة الأوروبية و الدول المتوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، في:

http://www.bibliodroit.com/2016/02/blog-post-82html?m=1 . تاريخ الإطلاع: (2018، 17:25/05/22).

## 2. المواقع الإلكترونية المصنفة حسب عنوان المقال:

1- "7 أعوام على الربيع العربي، الكابوس الليبي: تهريب البشر وتهديد جهادي"، في: www.hafryat.com . تاريخ الإطلاع: (2018/05/14، 15:00).

2- "أسباب بروز الإرهاب وزيادة قوته بعد الربيع العربي"، في: katehon.com>article>sbb-brwz-irhb-wzyd-bd-irby-orby تاريخ الإطلاع: (2018/05/14، 14:00).

3- "تبعات الربيع العربي {مليشيات مسلحة وفوضى ودمار"، في: http://aawsat.com>home>article. تاريخ الإطلاع: (2018/05/14، 14:00).

4- "ثورات الربيع العربي تائهة بين الإرهاب وأذيال الأنظمة الاستبدادية"، في: mu-watinmagazine.net>archives. تاريخ الإطلاع: (2018/05/07، 13:00).

5-منارة دمشق، "الاتحاد الأوروبي (UE)، خطوة نحو التكامل الأوروبي"، في: http://www.babonej.com . تاريخ الإطلاع: (2018/05/15، 12:30).

6- "نظريات التكامل - cribd"، في: http://www.scribd.com>doc . تاريخ الإطلاع: (2018/04/09، 12:48).

1. "Définition de l'immigration",  
sur:<http://.lesdefinitions.fr>immigration>. Le( 22/05/2018 à  
18 :41).
2. "Immigration-wikipedia", sur :  
<https://fr.m.wikipedia.org>wiki>immigration>. Le( 01/06/2018  
à 20 :00).
3. " Immigration clandestine, wikipedia, l'encyclopedia des 8-13  
ans" ,sur:<http://fr.wikipedia.org>wiki>immigration>. Le  
(22/05/2018 à 18:30).

# فهرس المحتويات

## الفهرس

### الصفحة:

14-07.....	مقدمة
16.....	تمهيد
38- 15.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري
16.....	تمهيد
25-17.....	المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية
19-17.....	المطلب الأول: ظاهرة الهجرة
25-20.....	المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية
37-26.....	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للظاهرة والتعاون لإيجاد حلول لها
29-26.....	المطلب الأول: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية
37-30.....	المطلب الثاني: نظريات للتعاونية لمعالجة الهجرة غير الشرعية
38.....	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: المبادرات الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية
59-39.....	
40.....	تمهيد
	المبحث الأول: المبادرات ذات الطابع الشامل لمواجهة الهجرة غير
53-41.....	الشرعية
46-41.....	المطلب الأول: مسار برشلونة
50-47.....	المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبي

المطلب الثالث: الاتحاد من اجل المتوسط .....	53-51
المبحث الثاني: المبادرات ذات الطابع الجزئي المواجهة للهجرة غير الشرعية	
.....	58-54
المطلب الأول: نشأة حوار 5+5 .....	55-54
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في إطار 5+5 .....	58-56
.....	59
الفصل الثالث: واقع ومستقبل الهجرة غير الشرعية في المتوسط .....	76-60
تمهيد.....	61
المبحث الأول: واقع وتقييم المبادرات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ..	66-62
المطلب الأول: واقع وتقييم المبادرات الشاملة.....	65-62
المطلب الثاني: واقع تقييم المبادرات الجزئية.....	66
المبحث الثاني: مستقبل الهجرة غير الشرعية.....	75-67
المطلب الأول: السيناريو الخطي.....	70-67
المطلب الثاني: السيناريو التفاوضي.....	73-71
المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي.....	75-74
.....	76
خلاصة الفصل الثالث.....	76
.....	79-77
الخاتمة .....	79-77

# المُلخَص

## -الملخص :

### -باللغة العربية:

تعد الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي تشهد اهتمام متزايد من طرف جميع دول العالم خاصة دول الضفة الشمالية للمتوسط، حيث تشهد هذه الأخيرة تفاقما في عدد المهاجرين الصادرة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط بحثا عن حياة أفضل والعيش الكريم، رغم المخاطر التي يتعرضون إليها اثر مهاجرتهم لبلدانهم وذلك عن طريق البر والبحر والجو، ومع ظهور الثورات أو ما يسمى بـ"الربيع العربي" الذي شهدته بعض الدول العربية من بينها سوريا وليبيا التي شكلت خطرا علي الضفة الشمالية للمتوسط، حيث شهدت تزايدا في عدد المهاجرين، الشيء الذي دفع الدول الأوروبية إلى القيام بالعديد من المبادرات التي أعدت بمشاركة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط (أي الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين) للحد من هذه الظاهرة لما يترتب عنها من مخاطر، كما كان أساس بحثنا هو دراسة واقع ومستقبل الهجرة غير الشرعية في المتوسط، حيث تم التطرق إلى تقييم المبادرات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث كانت المبادرة ذات الطابع الشامل تقوم على مقاربات تقنية أو معالجات أمنية مهملة الظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية، أما فيما يخص المبادرات ذات الطابع الجزئي فلم تعطي الاهتمام الذي يستحقه لكل من البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية والعلاقات بين ضفتي المتوسط، وفي الأخير تم عرض مختلف السيناريوهات المفسرة لمستقبل الهجرة غير الشرعية والأوضاع الراهنة في الحوض المتوسطي.

## -بالغة الأجنبية:

L'immigration clandestine est l'une des préoccupations majeures de tous les pays du monde en particulier les pays du nord-ouest de la méditerranée où le nombre de migrants en provenance des pays de la rive sud de la méditerranée augmente. En dépit des risques auxquels ils sont confrontés et par l'émergence d'une révolution ou le soi-disant « printemps arabe » dont ont été témoins, certains pays arabes, dont la Syrie et la Libye, qui constituaient une menace pour les pays de la rive Nord de la méditerranée, où le nombre de migrants a augmenté pousser les pays européens à agir (les pays exportateurs d'immigrés clandestins) pour limiter ce phénomène et ses conséquences la base de notre recherche était d'étudier la réalité et l'avenir de l'immigration clandestine en méditerranée.

L'initiative de nature globale basée sur des approches techniques ou des traitements de sécurité a négligé les circonstances entourant la migration illégale, alors qu'en termes d'initiatives partielles, elle n'a pas accordé l'attention qu'elle mérite tant à la dimension sociale qu'au développement culturel et aux relations entre les rives de la méditerranée, et ces derniers ont été différents scénarios pour l'avenir de l'affichage inexplicable de l'immigration clandestine et la situation actuelle dans le bassin méditerranéen.